١- برنامج تيسير العلم، السَّنة الثانية، الكتاب السَّادس.
٢- ((برنامج مهمات العلم، السنة الثالثة، الكتاب الثَّامن، المسجد النبوي، ٢٩/ صفر/ ١٤٣٣هـ))

تعليقات على
«كشف الشُّبهات في التَّوحيد للشيخ محمد عبد الوهَّاب»
الشَّيخ صالح بن عبد الله العصيمي

النُّسخة الإلكترونية الثَّانية

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمَّ إني أبرأُ إليك من كلِّ حولٍ وقوَّةٍ إلَّا بك وحدَك.

الحمد لله الدَّائم توفيقُه، المتواترِ عطاؤه وتسديدُه، وأشهدُ أنَّه هو الإلهُ الحقُّ المبينُ، لا إلٰه إلَّا الله العظيمُ الحليمُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا خاتَمُ النبيِّين ﷺ وعلى آله وصحبه والتَّابعين.

وبعد، فإنَّ هٰذا تفريغ تعليقات للشَّيخ صالح بن عبد الله العصيمي حفظه الله، معتمدًا على تعليقات (برنامج تيسير: السَّنة الثانية، الكتاب الخامس)، وما أضفته من (برنامج مهمات العلم، السنة الثالثة ١٤٣٣) كان بين ((..)).

وأصل التَّفريغ لغيري..

والشَّيخ حفظه الله لم يراجع هٰذا التفريغ فإن وجدتم ما يحتاج للمراجعة فراسلوني على البريد:

sallllm@gmail.com

واللهَ أسأل الإخلاص في القول والعمل.

أخوكم سالم بن محمَّد الجزائري

١٠/ ربيع الأول/ ١٤٣٣هـ

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله الذي جعل الدِّين يسرًا بلا حرج، والصَّلاة والسَّلام على النَّبيِّ المبعوث بالحنيفيَّة السَّمحة دون عوج، وعلى آله وصحبه ومن على سبيلهم درج.

أمَّا بعد..

فهٰذا شرح (**الكتاب السَّادس**) من المرحلة الأولى من (**برنامج تيسير العلم**) في سنته الثَّانية، وهو كتابُ «**كشفُ الشُّبهات في التَّوحيد**» لإمام الدَّعوة الإصلاحية في جزيرة العرب الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب التَّميمي رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفَّى سنة ستٍّ بعد المائتين والألف (١٢٠٦)، وهو الكتاب السَّادس في التَّعداد العام من كتب البرنامج.

قال شيخ الإسلام محمَّد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ التَّوحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ الله ﷻ بِالعِبَادَةِ وَهُوَ دِينُ الرُّسُلِ الَّذِي أَرْسَلَهُمُ اللهُ بِهِ إِلى عِبَادِهِ.

فَأَوَّلُهُمْ نوحٌ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، أَرْسَلَهُ اللهُ إِلى قَوْمِهِ لَـمَّا غَلَـوْا في الصَّـالِحِينَ: وَدٍّ، وَسُـوَاعٍ، وَيَغُـوثَ، وَيَعُـوقَ، وَنَسْرٍ.

وَآخِرُ الرُّسُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ وَهُوَ الَّذِي كَسَّرَ صُوَرَ هَؤُلاَءِ الصَّالِحِينَ، أَرْسَلَهُ اللهُ إِلى أُنَـاسٍ يَتَعَبَّـدُونَ وَيَحُجُّـونَ وَيَتَصَدَّقُونَ وَيَذْكُرُونَ اللهَ كَثِيرًا، وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ المَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْـنَهم وبَـيْنَ الله، يَقُولـونَ: نُرِيـدُ مِنْهُمُ التَّقَرُّبَ إِلى الله تَعَالَى، ونُرِيـدُ شَـفَاعَتَهُم عِنْـدَهُ، مِثْـل المَلائكَـةِ وعِيْسَـى وَمَـرْيَمَ وأُنَـاسٍ غَـيْرِهِمْ مِـنَ الصَّالِحِينَ. فَبَعَثَ اللهُ تَعَالَى مُحَمَّدًا ﷺ يُجَدِّدُ لَهُمْ دِيـنَهُمَ -دِيـنَ أَبِـيهِمْ إِبْـرَاهِيمَ- ، ويُخْـبِرُهُمْ أَنَّ هٰـذا التَّقَـرُّبَ والاعْتِقَادَ مَحْضُ حَقِّ الله تَعَالَى لا يَصْلُحُ مِنْهُ شيءٌ لِغَيْرِهِ، لَا لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ ولَا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمَا.

وَإِلاَّ فَهَؤُلاَءِ الـمُشْرِكُونَ الَّذِيْنَ قَاتَلَهُمْ رسُولُ الله ﷺ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ هُـوَ الخـالِقُ وَحْـدَهُ لاَ شَرِيـكَ لَـهُ، وَأَنَّهُ لَا يَرْزُقُ إِلاَّ هُوَ، وَلَا يُحْيِي ولَا يُمِيتُ إِلَّا هُوَ، وَلَا يُدَبِّرُ الأَمْرَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ جَمِيعَ السَّـمَوَاتِ السَّـبْعِ وَمَـنْ فِيهِنَّ، والأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَّ؛ كُلُّهُمْ عَبِيدُهُ وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ وَقَهْرِهِ.

ابتدأ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ ببيان حقيقة التَّوحيد، فقال: (التَّوحِيدُ هُوَ إِفْرَادُ الله ﷻ بِالعِبَادَةِ)،

والتَّوحيد له معنيان شرعًا:

أحدُهما: عامٌّ، وهو: إفرادُ الله بحقوقه.

((وحقُّ الله نوعان: حقٌّ في المعرفة والإثبات، وحقٌّ في القصد والطلب)).

والآخر: خاصٌّ، وهو: إفراد الله بالعبادة.

وهٰذا المعنى الثَّاني، هو المعهود شرعًا، ولأجل هٰذا اقتصر عليه المصنِّف فَخَصَّه بالذِّكر دون بقيَّة أنواعه، فيكون قوله: (التَّوحِيد هُوَ إِفْرَادُ الله ﷻ بِالعِبَادَةِ) اقتصارٌ على المعهود شرعًا.

فإنَّ التَّوحيد إذا أُطلِق في خطاب الشَّرع أُرِيد به: توحيدُ الإلٰهيَّة المتعلِّق بإفراد العبادة.

ثمَّ بيَّن أنَّ التَّوحيد الذي هو إفراد الله ﷻ بالعبادة هو: دين الرُّسل جميعًا؛ فإنَّ الرُّسل لم يأتوا لأقوامهم ليقرُّوا بتوحيد الرُّبوبيَّة؛ لأنَّه مغروسٌ في الفطرة، فالمنازع في الرُّبوبيَّة قليلٌ؛ بل نادر، ولم يُعرَف هٰذا إلَّا في مذاهب الدُّهْرية والملاحدة وهم خلقٌ قليلٌ بالنِّسبة لعموم الخلق= بل أَتَوْهم يدعونهم إلى توحيد العبادة كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[النَّحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[الأنبياء]، ((والرُّسل قاطبة عُظْم دعوتهم التي جاؤوا بها هو دعوة أممهم إلى توحيد الإلهية والعبادة؛ أن تكون قُربهم التي يتقرَّبون بها هي لله وحده))

وأوَّل أولئك الرُّسل هو: نوحٌ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، واستدلَّ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى على أوَّليَّته في رسالة «ثلاثة الأصول وأدلَّتها» في قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النِّساء:١٦٣]، ودلالتها على ما ذكره من أوَّلية نوح -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- بالرِّسالة هي: في تقديمه على

غيره في ذكر ابتداء الإيحاء ((وعطف النَّبيِّين من بعده عليه))؛ والإيحاءُ الذي قُدِّم فيه نوح -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- هو: إيحاءُ الرِّسالة؛ لأنَّه قد تقدَّمه غيرُه في إيحاء النُّبوَّة، وهو: أبوه آدمُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- إجماعًا، وإدريسُ في القول الصَّحيح من أقوال أهل العلم رحمهم الله تعالى.

فحينئذٍ يكون الدَّليل الذي استدلَّ به المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في «ثلاثة الأصول وأدلتها» على أوَّليَّة نوح بالرِّسالة التي أعادها هنا صحيح.

وأصرح منه في الدَّلالة على المقصود كما تقدَّم ما ثبت في حديث الشَّفاعة الطَّويل في «الصَّحيحين» من حديث أنس ((بن مالك الطَّويل في الشفاعة في الصَّحيحين))، وفيه: «أنَّ النَّاس يأتون آدم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فيقول لهم: ائتوا نوحًا أوَّلَ رسول أرسله الله إلى أهل الأرض» وقد أرسل اللهُ ﷻ نوحًا إلى قومه لـمَّا غَلَوْا في الصَّالحين: ودٍّ، وسواعٍ، ويغوثَ، ويعوقَ، ونسرٍ. والغلوّ هو: مجاوزة الحدّ المأذون به شرعًا.

فإنَّ أحكام الشَّرع لها حدودٌ تنتهي إليها، يُشَار إليها بقول الله ﷻ: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾؛ كقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] أي: لا تتجاوزوا ما أذن الله ﷻ لكم به.

ومن جملة الغلوِّ: الغلوّ في الصَّالحين بمجاوزة الحدِّ المأذون به في الانتفاع بهم: كصحبتهم، واستنصاحهم، والتَّوسُّل بدعائهم. فيُجَاوِز هٰذا من يجاوزه ويرفعونه فوق المأذون به حتى يبلغوا بهم أن يتَّخذوهم أربابًا من دون الله يعتقدون فيهم النَّفع والضُّرّ كما سيأتي في كلام المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن جملة الصَّالحين الذين وقع الخلقُ في الغلوِّ فيهم: هؤلاء الصَّالحون المذكورون في قوم نوح -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فإنَّهم كانوا رجالًا صالحين، ولـمَّا ماتوا حزن النَّاس عليهم فزيَّن لهم الشَّيطان أن يصوِّروهم ليُشَوِّقُوهم إلى عبادة الله ﷻ، فاتَّخذوا لهم تماثيل تذكِّرهم أولئك الصَّالحين ليقتدوا بطريقتهم.

فلمَّا طال عليهم الأمد، ونُسِي العلم عبدوهم من دون الله، كما جاء هٰذا في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا عند البخاري في «صحيحه» وتقدَّم في «كتاب التَّوحيد».

ولما هلك قومُ نوح بالطُّوفان اندرست هٰذه الأصنامُ إلى أن جاء عمرو بن لُحَيٍّ الخُزاعي، وكان سيّد خُزاعة، وكانت خُزاعة هي التي تلي سلطانَ الحجاز، فخرج إلى الشَّام فرأى أهلَه قد اتَّخذوا أصنامًا يعبدونهم ويدعونهم ويستغيثون بهم، ويزعمون أنَّها تجيبُهم وتغيثُهم، فحُبِّبَ إليه هٰذا ووقع في قلبه، فنقل عبادة الأصنام إلى الحجاز كما ذكره ابن إسحاق وابن هشام في السِّيرة.

وذكر بعض نقلة السِّيرة أنَّ عمروًا هٰذا دُلَّ على مواقع أصنام هؤلاء الخمسة، وأنَّه كان له قرينٌ من الجنِّ فدَلَّه على مواقع هؤلاء الخمسة الذين كانت تعبدُهم قوم نوح، وأنَّهم على جانب بحر جِدَّة قد سَفَتْ عليهم السَّوَافي فاستخرجهم عمرو بن لحيٍّ الخُزاعي، وفرَّق هٰذه الأصنام بين قبائل العرب، فشاع في قبائل العرب عبادةُ الأصنام من دون الله، وتركوا ملَّة إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فلما انتهوا إلى هٰذه الحال بعث الله ﷻ إليهم محمَّدًا ﷺ وهو آخر الرُّسل، كما قال الله ﷻ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب].

فبعثه الله ﷻ إليهم، وكان لهم أعمالٌ صالحةٌ، وهم يتصدَّقون ويحجُّون ويذكرون الله كثيرًا، وكانوا يُظهرون الفخر بحجِّ بيت الله الحرام، فبعث الله إليهم محمَّدًا ﷺ ليُجدِّدَ لهم دين أبيهم إبراهيم، فإنَّ العرب ذريّتُه، وكانت العرب تفتخر بالانتساب إليه، لكنَّها غيَّرت وبدَّلت فجاءهم النَّبيُّ ﷺ ليخبرهم أنَّ هٰذا التَّقرُّب والاعتقاد محض حقٍّ لله ﷻ لا يصلُح منه شيءٌ لغير الله كائنًا من كان، ولو كان ملكًا مقرَّبًا، أو نبيًّا مرسلًا.

وكان هؤلاء يشهدون أنَّ الله هو الخالقُ لا شريك له، وأنَّه ﷻ هو الرَّازق فلا يرزق ولا يحيي ولا يموت ولا يمنع ولا يعطي إلَّا هو، وأنَّ جميع من في السَّموات ومن في الأرض كلَّهم عبيدُه وتحت قهره وتصرُّفه، فهم مقرُّون بتوحيد الرُّبوبية، فدعاهم محمَّد ﷺ إلى التَّوحيد وإبطال عبادة الأصنام وأنكر عليهم إنكارًا شديدًا، ولم يزل يُبدِئ ويُعيد في دعوتهم وجهادهم باللِّسان والسِّنان حتى نصره الله ﷻ عليهم وفتح مكَّة على يديه في السَّنة الثَّامنة، فكسَّر تلك الأصنام التي اتَّخذها عرب الجاهلية حول الكعبة، وكانت عِدَّتُها ستين وثلاثمائةٍ (٣٦٠) صنمٍ كما ثبت ذلك عند البخاري.

فكان النَّبيُّ ﷺ يمرُّ بها وهو يطوف ويَزُجُّ فيها بعصًا فتسقطُ على وجوهها متحطِّمة، فظهر الحق وزهق الباطل إنَّ الباطل كان زهوقًا.

فَإِذَا أَرَدتَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ هَؤُلاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ يَشْهَدُونَ بِهٰذا فَاقْرأْ عَلَيهِ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾[يونس:٣١] الآيةُ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾[المؤمنون] وَغَيْرَ ذَلكَ مِنَ الآيَاتِ العَظِيمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ.

أقام المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بهٰذه الجملة الدَّليل على أنَّ هؤلاء المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرِّون بتوحيد الرُّبوبية، فذكر من الآي ما يدلُّ على أنَّ هؤلاء المشركين كانوا يعتقدون أنَّ اللهَ هو الخالق الرَّازق المدبِّر المحيي المميت.

ووجه دلالة هؤلاء الآيات على إقرارهم بتوحيد الرُّبوبيَّة: أنَّ المشركين كانوا إذا سُئلوا عن فردٍ من أفرادها إلى مَنْ يُنسَب نسبوه لله ﷻ كما قال تعالى:﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [يونس: ٣١] أي: أنَّهم يُقرُّون أنَّ الخلق والرَّزْق والمُلْك والتَّدبير كلّه لله ﷻ، وإقرارهم هٰذا يقتضي أنَّهم مقرُّون بتوحيد الرُّبوبيَّة.

وهٰذا الإقرار منهم هو إقرارٌ على الإجمال لا التَّفصيل، كما أنَّ عقائدهم في توحيد الرُّبوبيَّة لم تخلُ من اعتقاداتٍ فاسدةٍ تُخِلُّ بحقيقة الإقرار بالرُّبوبيَّة بخلاف إقرار الموحدين بالرُّبوبيَّة.

فظهر أنَّ بين إقرار الموحِّدين بالرُّبوبيَّة وإقرار المشركين فرقان:

أحدهما: أنَّ إقرار الموحِّدين تفصيليٌّ يُطَّلعُ به على حقائق أفرادها مع الإيقان بها، أمَّا إقرار المشركين فهو إقرارٌ إجماليٌّ يعتريه الجهل ببعض أفرادها مع عدم الإحاطة بحقائق تفاصيلها.

والآخر: أنَّ إقرار الموحِّدين بالرُّبوبيَّة لا يعتريه شيءٌ من العقائد الفاسدة، بل هو سَالمٌ منها بخلاف اعتقاد المشركين المقرِّين بالرُّبوبية، فإنَّ لهم عقائدَ فاسدةً في أبوابٍ منه كما كانوا يعتقدون في الشَّمس والقمر والكواكب والأنواء والرُّقى والتَّمائم وغيرها.

- إذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقِرُّونَ بِهٰذا.

- وأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ وَدَعَاهُمْ إِلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ.

- وَعَرَفْتَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الَّذِي جَحَدُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ العِبَادَةِ، الَّذي يُسَمِّيهِ المشرِكُونَ في زَمَانِنَا الاعْتِقَادَ؛ كَمَا كَانُوا يَدْعُونَ اللهَ ﷻ لَيْلًا وَنَهَارًا، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الملائِكَةَ لأَجْلِ صَلاحِهِمْ وقُرْبِهِم مِن الله ﷻ لِيَشْفَعُوا لَهُم، أَوْ يَدْعُو رَجُلاً صَالِحًا مِثْلَ: اللَّاتِّ، أَوْ نَبِيًّا مِثْلَ عِيسَى.

- وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى هٰذا الشِّرْكِ وَدَعَاهُمْ إِلى إِخْلاَصِ العِبَادَةِ لله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾[الجن]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾[الرعد:١٤].

- وَتَحَقَّقْتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَاتَلَهُمْ لِيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لله، وَالدُّعَاءُ كُلُّهُ لله، وَالذَّبْحُ كُلُّهُ لله، وَالنَّذْرُ كُلُّهُ لله، وَالاسْتِغَاثَةُ كُلُّهَا بِالله، وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ العِبَادَةِ كُلُّها لله.

- وَعَرَفْتَ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الإِسْلَامِ.

- وَأَنَّ قَصْدَهُمُ المَلائِكَةَ أَوِ الأَنْبِياءَ أَوِ الأَوْلِياءَ يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلى الله بِذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ.

=عَرَفْتَ حِينَئِذٍ التَّوحِيدَ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَأَبى عَنِ الإِقْرَارِ بِهِ الْمُشْرِكُونَ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ مقدِّماتٍ **سبعًا** رتَّب عليهنَّ نتيجة جليلة:

فأوَّل تلك المقدِّمات: في قوله: (إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقِرُّونَ بِهٰذا) أي: مقرُّون بتوحيد الرُّبوبيَّة.

وثانيها: في قوله: (أَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُم فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي دَعَتْ إِلَيهِ الرُّسُلُ وَدَعَاهُمْ إِلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ).

فإقرارهم بالرُّبوبيَّة لم يدخلهم في التَّوحيد الذي جاءت به الأنبياء والرُّسل، وهو: توحيد العبادة المتضمِّنُ إفرادَ الله ﷻ بأفعال العباد المتقرَّب بها.

وثالثها: في قوله: (وَعَرَفْتَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الَّذِي جَحَدُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ العِبَادَةِ، الَّذي يُسَمِّيهِ المشرِكُونَ في زَمَانِنَا الاعْتِقَادَ؛ كَمَا كَانُوا يَدْعُونَ اللهَ ﷻ لَيْلًا وَنَهَارًا، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الملائِكَةَ لأَجْلِ صَلاحِهِمْ وقُرْبِهِم مِن الله ﷻ لِيَشْفَعُوا لَهُم، أَوْ يَدْعُو رَجُلاً صَالِحًا مِثْلَ: اللَّاتِ، أَوْ نَبِيًّا مِثْلَ عِيسَى).

فالتَّوحيد الذي جحوده هو: المتعلِّق بإفراد الله بالقرب الذي يُسمِّيه متأخِّرو المُشركين بالاعتقاد؛ إذ يذكرون أنَّ فلانًا مُعْتَقَدٌ فيه، أو أنَّ للنَّاس فيه اعتقادًا حسنًا.

ومرادُهم بذلك: تعلُّق قلوبهم به فيما يتوقَّعون منه الضُّر والنَّفع، فهم يعتقدون فيه: أنَّ له تأثيرًا في التَّصرُّف، ولأجل ذلك يرجون نفعه ويخافون ضرره، فأوجب لهم ذلك أن يصرفوا إليه شيئًا من العبادات، فصاروا يذبحون لهؤلاء المعظَّمين، ويدعونهم، وينذرون لهم، ويستغيثون بهم في المُلِمَّات فشابهوا مشركي أهل الجاهليَّة الأولى.

وكان أهل الجاهلية الأُولى يدعون اللهَ ليلًا ونهارًا، ولهم عباداتٌ يتقرَّبون بها إلى الله، لكنَّهم ((كانوا)) يُشركون فيها معه غيره، فيجعلون لله ﷻ دعاءً، ولغيره دعاءً، ويذبحون لله ويذبحون لغيره، وينذرون لله

وينذرون لغيره. ((فيجعلون لمن يعظمونه من معبوداتهم من الصالحين أو الأنبياء أو الملائكة أو الأحجار أو الأشجار ما يجعلون، فلم تكن عبادتهم خالصة لله وحده، وكان شركهم على وجه القربى والزلفى، فاتخذوا هؤلاء المعظمين شفعاء ووسائط تقربهم إلى الله ﷻ، وقد شابههم متأخرو المشركين.))

فقد وقع متأخِّرو المشركين في مضاهاتهم، فلهم عبادات يتقرَّبون بها إلى الله، لكنَّهم يجعلون له شريكًا يعتقدُّون فيه كـ:الحسن والحسين، أو البدوي، أو الرِّفاعي، أو الجَيْلاني، أو غيرهم من المعظَّمين، ولا يعتقدون أنَّ هؤلاء يَخْلُقُون أو يَرْزُقُون أو يُحْيُون أو يُمِيتُون، فلا يعتقدون فيهم خلقًا ولا تدبيرًا، ولا إحياءً ولا إماتةً ((استقلالا))، ولكنَّهم يعتقدون أنَّ لهم تأثيرًا في التَّصرُّف بالنَّفع والضُّر ((على وجه التَّبع))، ولذلك جعلوهم شفعاء ووسائط يتوسَّطون بهم عند ربِّهم في قضاء حوائجهم وكشف كُرباتهم وإسعاف لهفاتهم.

وكان المشركون الأوَّلون متفرِّقين في عباداتهم، فمنهم: من يدعو الملائكة، ومنهم: من يدعو الصَّالحين كاللَّات، ومنهم: من يدعو الأنبياء كعيسى ابن مريم-عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وضاهاهم هؤلاء المشركون المتأخِّرون فهم متفرِّقون في مألوهاتهم، فمنهم: من يعظِّم الحسين، ومنهم: من يعظِّم البدوي، ومنهم: من يعظِّم الجَيْلاني ، فيتَّخذونهم شفعاء يشفعون لهم عند الله ﷻ.

وهٰذا الشِّرك هو الشِّرك الذي وقع فيه مشركو العرب حذو القُذّة بالقذَّة، شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع.

ورابعُها: في قوله: (وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى هٰذا الشِّرْكِ وَدَعَاهُمْ إِلى إِخْلَاصِ العِبَادَةِ لله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾[الجن]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾[الرَّعد:١٤])

فأولئك المشركون من أهل الجاهلية مع ما كانوا عليه من العبادة ((التي يزعمون أنها لله)) لم يَقبل النَّبيُّ ﷺ منهم هٰذا، ولا نفعتهم عبادتُهم، بل أكفَرهم النَّبيُّ ﷺ وقاتلهم على هٰذا الشِّرك، ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له.

ومن دلائل ذلك **آيتان** ذكرهما المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فالآية الأولى: قول الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ والمساجد هنا:

- يجوز أن يُرَاد بها: المعنى العام، وهي: أفعال العبادة (التي يُتقرَّب إلى الله بها، سُمِّيت مساجد لما يتضمَّنه السُّجود من الانقياد والخضوع، فكلُّ عبادة تندرج في هٰذا المعنى.)).
- ويجوز أن يكون المراد: ((معنًى خاص: وهو أماكن العبادة)) أي: مواضعها، ((سميت مساجد لأنَّ أعظم أعمال العبد فيها سجوده لله ﷻ خضوعا وانقيادا وتسليما)).

فالآية صالحة لهٰذا وهٰذا، لكنَّ الأوَّل أَوْلَى لعمومه، بخلاف الثَّاني فإنَّه يختصُّ بشيءٍ دون شيء، فتكون الآية دالَّةً على أنَّ جميع الأعمال والأقوال المتقرَّب بها لا تكون إلَّا لله وحده لا شريك له.

ثمَّ أردف هٰذا الأمر بالنَّهي عن عبادة غيره، فقال: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾؛ فنهى الله ﷻ عن عبادة غيره، ودُلَّ على العبادة بلفظ الدُّعاء؛ لأنَّ الدُّعاء يقع اسمًا للعبادة كلِّها، كما روى أصحاب السُّنن بسندٍ صحيح من حديث النُّعمان بن بشير رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ».

ثم إنَّ الله ﷻ حقَّق عموم النَّهي ((عن عبادة غيره))، وذلك بمجيء النَّكرة في قوله تعالى: ﴿أَحَدًا﴾ في سياق النَّهي، فالنَّكرة إذا وردت في سياق النَّهي دلَّت على العموم؛ فمعنى قول الله ﷻ: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ أي: لا تعبدوا مع الله أحدًا كائنًا من كان: لا ملَكًا مقرَّبًا، ولا نبيًّا مرسلًا، فضلًا عمَّن هو دونهم في المنزلة.

والآية الثَّانية: قول الله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾[الرَّعد:١٤]؛

فمعنى قوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ﴾ أي: العبادة الصَّحيحة ((له وحده)). كما دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ﴾[الزمر:٣] أي: الذي لا يُشرَك فيه مع الله أحدٌ، فإنَّ الخالصَ هو: الشَّيء المنفرد الذي لا تشوبه شائبة، فالدِّين الحقّ في عبادة الله هو: أن يوحَّد الله ولا يُشرَك به شيءٌ.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ عامٌّ في كلِّ من دُعِيَ من دون الله، ودُلَّ على العموم بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ﴾؛ فإنَّ هٰذه الكلمة موضوعةٌ في لسان العرب للدَّلالة على العموم.

فكلّ من يُدعَى من دون الله لا يستجيب لداعيه بشيءٍ، ولو كان يدعوه إلى يوم القيامة، فهم لا يستجيبون لدعائهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾﴾[الأحقاف].

وخامسُها: في قوله: (وَتَحَقَّقْتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَاتَلَهُمْ لِيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لله، وَالدُّعَاءُ كُلُّهُ لله، وَالذَّبْحُ كُلُّهُ لله، وَالنَّذْرُ كُلُّهُ لله، وَالاسْتِغَاثَةُ كُلُّهَا بِالله، وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ العِبَادَةِ كُلُّها لله.).

فلا يقبل اللهُ من العبد تشريكًا في العبادة بأنْ يدعو الله ويدعو غيره، وينذُر لله وينذُر لغيره، ويذبح لله ويذبح لغيره، ويحُجّ لله ويحجّ لغيره؛ بل لا يقبل الله من العمل إلَّا ما كان خالصًا، ودين المشركين لا يقبل الله ﷻ منه شيئًا.

وسادسُها: في قوله: (وَعَرَفْتَ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُدْخِلْهُم في الإِسْلَامِ).

فإقرارهم بتوحيد الرُّبوبيَّة لم يُدخلهم دينَ الإسلام الذي بُعث به النَّبيّ ﷺ، ولم يَعصِم دماءهم ولا أموالهم ولا أعراضهم.

والفرق بين هٰذه المقدِّمة، والمقدِّمة الثَّانية: أنَّ المنفيَّ هناك عامٌّ، وهو: دين الأنبياء والرُّسل جميعًا، والمنفيَّ هنا خاصٌّ، وهو: دين محمَّدٍ ﷺ، والخاصُّ مندرجٌ في العامّ، لكنَّ المراد تعديد الوجوه بما يزيدُها إيضاحًا.

وسابعُها: في قوله: (وَأَنَّ قَصْدَهُمُ المَلائِكَةَ أَوِ الأَنْبِيَاءَ أَوِ الأَوْلِيَاءَ يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلى الله بِذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ.). فلم يكن قصدُهم من عبادة الملائكة، أو الأنبياء، أو الأولياء اعتقادُ استقلالهم بالخلق والرَّزْق والإحياء والإماتة، كلَّا؛ بل كانوا يعتقدون أنَّ هؤلاء لا يخلُقون ولا يرزقون ولا يحيون ولا يميتون، ولكنَّهم اتَّخذوهم شفعاء ((عند الله)) ليقرِّبوهم إلى الله ﷻ، فإنَّهم كانوا

يقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[يونس: ١٨]. ويقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]؛ وهاتان الآيتان دالَّتان على أمرين عظيمين:

أحدُهما: أنَّ الشِّرك كان واقعًا فيهم؛ فكانوا مع ما كانوا عليه من أعمالٍ يتقرَّبون بها إلى الله مشركين في عبادته.

والآخر: أنَّ الشِّرك الواقع فيهم هو: اتِّخاذُهم الشُّفعاء والشُّركاء وسائط عند الله.

وإذا كان هٰذا شركًا قاتل النَّبيّ ﷺ أهله، فإنَّ من وقع في مشابهتهم هو مشركٌ يجب على المسلمين الموحِّدين أن يقاتلوه.

وهٰذا هو الشِّرك الذي وقع فيه المتأخِّرون في الأضرحة والمزارات والمشاهد، فإنَّهم يزعمون أنَّ هؤلاء شفعاء ووسائط كما زعمه الأوَّلون في أصنامهم أنَّها تشفع لهم وتقرِّبهم إلى الله ﷻ زلفى.

ثمَّ ذكر المصنِّف النَّتيجة المرتقبة، والثَّمرة المنتظرة من إدراك المعارف السَّابقة المنتظِمة في المقدِّمات السَّبع بقوله: (عَرَفْتَ حِينَئِذٍ التَّوحِيدَ الَّذي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَأَبى عَنِ الإِقْرَارِ بِهِ الْمُشْرِكُونَ)؛ أي عُلم بهٰذا أنَّ التَّوحيد الذي أُريد منهم وطُولِبُوا به ليس إلَّا توحيد العبادة، وهو: إفراد الله ﷻ بنذرهم وذبحهم ودعائهم واستغاثتهم وتوكُّلهم وجميع قُرَبِهم، وهو التَّوحيد الذي دعت إليه الأنبياء والرُّسل، وهو الفارق بين المسلم الموحِّد وبين المشرك الكافر، فمن لم يأت بهٰذا التَّوحيد فإنَّه لا يدخل دين الإسلام ولا يُعصَم دمُه ولا مالُه ولا عرضه.

وَهٰذا التَّوْحِيدُ هُوَ مَعنى قَوْلِكَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، فَإِنَّ الإِلٰهَ عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ لأَجْلِ هٰذه الأُمُورِ سَوَاءٌ كَانَ مَلَكًا، أَوْ نَبِيًّا، أَوْ وَلِيًّا، أَوْ شَجَرةً، أَوْ قَبْرًا، أَوْ جِنِّيًّا. لَمْ يُرِيدُوا أَنَّ الإِلٰهَ هُوَ الخَالِقُ الرَّازِقُ المُدَبِّرُ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لله وَحْدَهُ كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِالإِلٰهِ مَا يَعْني بِهِ المُشْرِكُونَ في زَمَانِنَا بِلَفْظِ السَّيِّدِ، فَأَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُوهُمْ إِلى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَهِيَ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ. وَالمُرَادُ مِنْ هٰذه الكَلِمَةِ مَعْنَاهَا، لَا مُجَرَّدُ لَفْظِهَا. وَالكُفَّارُ الجُهَّالُ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِهٰذه الكَلِمَةِ هُوَ إِفْرَادُ الله تَعَالَى بِالتَّعَلُّقِ، وَالكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ وَالبَرَاءَةُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: قُولُوا: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[ص].

بيَّن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ توحيد العبادة الذي دعت إليه الرُّسل هو معنى(لا إله إلَّا الله)؛ فإنَّ الإله هو المعبود.

فإذا قلت: لا إله إلَّا الله. اقتضى ذلك أن يكون المعبودُ الحقُّ هو الله وحده، وأن تكون العبادة كلُّها لله، وهٰذا هو توحيد العبادة والألوهيَّة، وهو الذي وقعت فيه الخصومة بين الأنبياء وأقوامهم، فإنَّ الإله عندهم هو: الذي يُقصَد لقضاء الحاجات وتفريج الكربات وإغاثة اللَّهفات، وليس الإله عندهم هو: الذي يخلق ويرزق ويدبِّر ويُحيي ويُميت سواءً كان ملكًا أو نبيًّا أو صالحًا أو شجرًا أو حجرًا أو قبرًا أو جنِّيًّا أو غير ذلك.

ولم يكونوا يعتقدون في معبوداتهم من الأصنام شيئًا من أفعال الرُّبوبيَّة، فإنَّهم يعلمون أنَّ ذلك لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وحده، وإنَّما يعنون بالإله ما يعني به المشركون في زماننا بلفظ «السَّيد» وهو الْمُعْتَقَدُ فيه النَّفع والضُّر ((والعطاء والمنع، والقبض والبسط)).

فـ«السَّيد» في عُرْف المتأخِّرين هو بمعنى «الإله» في عُرْف المتقدِّمين، فأولئك قد نصَّبوا أصنامًا، وعظَّموا مَن عظَّموا من الملائكة والأنبياء والصَّالحين والأولياء والأشجار والأحجار، وجعلوها معبودات.

وهؤلاء المتأخِّرون جعلوا من جعلوا من الصَّالحين وغيرهم بمنزلة من كان يعظِّمه أهل الجاهلية الأولى، ولقَّبوهم باسم «السَّيّد» وجعلوا لهم من عباداتهم حظًّا، فتجدُهم في ألسنتهم لا يذكرونه إلَّا باسم «السَّيِّد» فيقولون: السَّيد البدوي أو السَّيد الرِّفاعي أو السَّيد الجيلاني، ويريدون بلفظ «السَّيِّد» ما أراده الأوَّلون بلفظ «الإله»، وهو: من يُعتقَد فيه النَّفع والضُّر، ويُرجَى منه الخير ويُخَاف منه الشَّر. ((لا يقصدون سيادة مستمدَّةً من مقامه في الدِّين إن كان له مقامًا صالحا كعبد القادر الجيلاني فإنه كان رجلا صالحا من علماء الحنابلة.))

وقد أتى النَّبيّ ﷺ أولئك المعتقدين الأولين المعظِّمين لمألوهاتهم، فدعاهم إلى كلمة التَّوحيد (لا إلٰه إلَّا الله)، وأراد منهم ما تضمَّنته من المعنى نفيًا وإثباتًا. فـ(لا إلٰه) تنفي جميع المعبودات، و(إلَّا الله) تثبت العبادة لله وحده، فلا معبود حقٌّ إلَّا الله. ولم يكن مقصود النَّبيّ ﷺ من دعوتهم إلى هٰذه الكلمة أن يقولوها بألسنتهم مكتفين باللَّفظ دون المعنى، بل كان مرادُ النَّبيِّ ﷺ أن يقرُّوا بها قولًا وعملًا.

والكفَّار الجهال يعلمون أنَّ مراد النَّبيِّ ﷺ بهٰذه الكلمة هو: إفراد التَّعلُّق بالله ﷻ، والكُفر بما يُعبَد من دونه والبراءة منه، وهٰذا يستلزم إبطال عباداتهم وترك معبوداتهم، والإقبال على الله وحده لا شريك له، ولهٰذا لما أدركوا هٰذا المعنى وفهموه أبوا أن يجيبوا النَّبيَّ ﷺ، فإنَّه لما قال لهم: قولوا: (لا إلٰه إلَّا الله). قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[ص]؛ أي: جَعَل من يُعتقَد فيه الضُّرُّ والنَّفع، ويُرجَى منه الخير ودفع الشَّر إلهًا واحدًا ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ وإنَّما عَجِبُوا منه لمنافرته ما كانوا عليه من تعدد مألوهاتهم مع الله ﷻ، فهم علموا مقصود النَّبيّ ﷺ منها.

فَإذا عَرَفْتَ أَنَّ جُهَّالَ الكُفَّارِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ؛ فَالعَجَبُ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلامَ وَهُوَ لا يَعْرِفُ مِنْ تَفْسِيرِ هٰذه الكَلِمَةِ مَا عَرَفَ جُهَّالُ الكُفَّارِ، بَلْ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّلَفُّظُ بِحُروفِها مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ القَلْبِ لِشَيْءٍ مِنْ المَعَاني، وَالحَاذِقُ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّ مَعنَاها: لَا يَخْلُقُ وَلا يَرْزُقُ وَلا يُدَبِّرُ الأَمْرَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ. فلا خَيْرَ في رَجُلٍ جُهَّالُ الكُفَّارِ أَعْلَمُ مِنْهُ بِمَعْنى لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ.

بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في هٰذه الجملة ما سبق ذكره من أنَّ الكفَّار الأوَّلين كانوا يعرفون معنى (لا إلٰه إلَّا الله)، وأنَّها تتضمَّن إبطال معبوداتهم، والبراءة منها، ولكنَّهم أَبَوْا أن يجيبوا النَّبيَّ ﷺ إليها.

وممَّن ينتسب إلى الإسلام من المتأخِّرين من لا يعرف من تفسير هٰذه الكلمة ما عرفه جهَّال الكفرة الأوَّلين كأبي جهل وأضاربه، فتجدهم يقولون: (لا إلٰه إلَّا الله)، ثم يدعون غير الله، ويذبحون لغير الله، وينذُرُون لغير الله، ويستغيثون بغير الله، فهؤلاء قالوها بألسنتهم، ولم يَعُوها ولا فهموها حقَّ الفهم، فظنُّوا أنَّ المراد هو: التَّلفُّظ بحرُوفها من غير اعتقاد القلب بشيءٍ من معانيها ولا التزامه بمقتضاها، بل يظنُّ أنَّ من قال: (لا إلٰه إلَّا الله) صار مسلمًا وإن فعل ما فعل، فصاروا يقولون: (لا إلٰه إلَّا الله) ويجعلون شيئًا من عباداتهم لغير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومن أهل الحِذْق والفهم – كما ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ – من المتأخِّرين من يزعم أنَّ معناها: لا يخلق، ولا يرزق، ولا يدبِّر الأمر إلَّا الله، وأنَّ معنى الإله هو: القادر على الاختراع، فهو المحيي المميت الخالق المدبِّر. ويفسِّرون كلمة التَّوحيد (لا إلٰه إلَّا الله) أنَّ معناها: لا خالق ولا رازق ولا محيي ولا مميت إلَّا الله، فيجعلون التَّوحيد الذي دعت إليه الرُّسل وطولِبَ به الخلق هو: الإقرار بالرُّبوبيَّة، ((وهٰذا التَّفسير بعيد عن ما وُضعت له هٰذه الكلمة في لسان العرب وعن ما جاء به النَّبي ﷺ فهي لا توافق الوضع اللُّغوي ولا الوضع الشَّرعي)).

وإنَّما نشأت هٰذه الأقوال لما قلَّت علوم السَّلف، وزهد النَّاسُ في الكتاب والسُّنَّة، وفَزِعوا إلى علوم العقل والمنطق التي لا تُحقّ حقًّا، ولا تُبطل باطلًا إلَّا تبعًا للشَّريعة، ولا يزال الأمر يتزايد في هٰذا حتى وَلَّد النَّاسُ معانٍ لـ(لا إلٰه إلَّا الله) لم تكن في عرف المشركين الأوَّلين، فصار في النَّاس من يظنُّ أنّ معنى (لا إلٰه إلَّا الله) أي: لا حاكم إلَّا الله، وليس هٰذا معناها، وإنَّما هو لازمٌ من لوازمها؛ فإنَّ الحكم بما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ مما تستلزمه كلمةُ التَّوحيد وتتضمَّنه، لكنَّه ليس تفسيرًا لها، وشتَّان بين تفسير الشَّيء بما وُضع له وبين ما يتبعه تضمُّنًا أو لزومًا.

والعربُ إنَّما تفسِّر الأشياء بما تُجعَل له، وجاءت الشَّريعة على هٰذا القانون، فمن أراد أن يفسِّر شيئًا من حقائقها فإنَّه يفسِّرها بحسب الوضع الشَّرعي، والوضع الشَّرعي لـ(الإله) أنَّه: المعبود.

فتكون كلمة التَّوحيد (لا إلٰه إلَّا الله) معناها: لا معبود [حق][1] إلَّا الله، فمن فسَّرها بغير ذلك كمن يقول أنَّ معناها: لا خالق إلَّا الله، ولا حاكم إلَّا الله أو غير ذلك فكلُّه من الغلط في فهم ما وُضِعت له شرعًا.

وفُشُوُّ هٰذا في أدعياء الإسلام من المتأخِّرين ممَّا يلحق المرءَ منه العَجب؛ إذ كيف يَدَّعِي الإسلام ويكون الجهول الكافر أعلم منه بتلك الكلمة؟!.

أو يظنُّ أنَّ المراد بتلك الكلمة هو: التَّلفُّظ بها، أو أنَّ معناها شيئًا سوى ممَّا ذكرناه ممَّا وضعته الشَّريعة، فلا خير في رجلٍ جُهَّال الكفَّار أعلم منه بمعنى (لا إلٰه إلَّا الله) - كما قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ- لأنَّه أعمَى عن الحقّ، أمَّا أهل الجاهلية فإنَّهم عرفوا الحقَّ لكنَّهم استنكفوا عنه واستكبروا، وأمَّا هٰذا فإنَّه لم يعرف الحق، ومع ذلك يدَّعيه ويزعم أنَّه مسلمٌ، وهو يجعل شيئًا من عبادته لغير الله.

(١) لم يذكرها الشيخ فلعله ذهل عنها حفظه الله ورعاه.

- إِذَا عَرَفْتَ مَا قُلْتُ لَكَ مَعْرِفَةَ قَلْبٍ.
- وَعَرَفْتَ الشِّرْكَ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ فِيهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء:٤٨، ١١٦].
- وَعَرَفْتَ دِينَ اللهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ الرُّسُلَ مِنْ أَوَّلِهِم إِلَى آخِرِهِمْ الَّذِي لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ أَحَدٍ دِينًا سِوَاهُ.
- وَعَرَفْتَ ما أَصْبَحَ غَالِبُ النَّاسِ عَلَيهِ مِنَ الجَهْلِ بِهٰذا= أَفَادَكَ فَائِدَتَيْنِ:

الأُولَى: الفَرَحُ بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾[يونس].

وَأَفَادَكَ أَيْضًا الخَوْفَ العَظِيمَ، فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُها مِنْ لِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ، وَقَدْ يَقُولُها وَهُوَ جَاهِلٌ فَلا يُعْذَرُ بِالجَهْلِ، وَقَدْ يَقُولُها وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّها تُقَرِّبُهُ إِلَى اللهِ زُلْفَى كَمَا ظَنَّ الكُفَّارُ. خُصُوصًا إِنْ أَلْهَمَكَ اللهُ مَا قَصَّ عَنْ قَوْمِ مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ مَعَ صَلاحِهِمْ وَعِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ أَتَوْهُ قَائِلِينَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[ص:٥]، فَحِينِئِذٍ يَعْظُمُ خَوْفُكَ وَحِرْصُكَ عَلَى مَا يُخَلِّصُكَ مِنْ هٰذا وَأَمْثَالِهِ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقدِّماتٍ **أربعًا** أخرى، رتَّب عليها نتيجةً جليلةً ثانيةً:

فأوَّل تلك المقدِّمات: في قوله: (إِذَا عَرَفْتَ مَا قُلْتُ لَكَ مَعْرِفَةَ قَلْبٍ). وهو: أنَّ النَّبيَّ ﷺ بُعِث في قوم يقِرُّون بأنَّ الله هو الخالق الرَّازق المحيي المميت، ويدعون الله ويعبدونه ليلًا ونهارًا، إلَّا أنَّهم يدعون الله ويدعون غيره، ويذبحون لله ويذبحون لغيره، وينذُرُون لله وينذرون لغيره.

وقد علم هؤلاء أنَّ قولهم: (لا إلٰه إلَّا الله) يقتضي: أن لا معبود حقٌّ إلَّا الله، فلما عرفوا هٰذا معرفة قلبٍ أَبَوْا أن يستجيبوا للنَّبيِّ ﷺ ((في دعوته)).

وثانيها: في قوله: (وَعَرَفْتَ الشِّرْكَ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ فِيهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾) والشِّركُ الذي وقع فيه المتقدِّمون من أهل الجاهلية كان: شرك العبادة، ولم يكن شرك الرُّبوبية، فإنَّهم يقرُّون بالرُّبوبية إجمالًا - كما سبق- وأمَّا الألوهية فإنَّهم يشركون مع الله ﷻ ((غيره.

والمرادُ بنفي شرك الرُّبوبيَّة عنهم وجود أصل الإقرار بالرُّبوبيَّة ممَّا يُذكر من أقوالهم وأفعالهم ممَّا يخلّ بهذا الأصل لا يرجع عليه بالنَّقض، فهم مقرُّون بالرُّبوبيَّة باعتبار أصلها، وإن وُجدت فروعٌ عندهم تخالف هٰذا الإقرار الكُلِّي في الرُّبوبيَّة لا يوجد نظيره بالإقرار بالأصل الكُلِّي في الألوهيَّة؛ بل هم في الألوهيَّة لا يقرُّون بإفراد الله ﷻ بالعبادة)).

والشِّرك في الشَّرع يُطْلَق على معنيين:

أحدهما: عامٌّ، وهو: جعل شيءٍ من حقوق الله لغيره.

والآخر: خاصٌّ، وهو: جعل شيءٍ من أفعال العباد المتقرَّب بها لغيره.

وتقييدُ أفعال العباد بـ(التَّقرُّب)؛ لإخراج ما لا يرجع إلى هٰذا القصد كالأحكام القدريَّة من أكلهم وشربهم، فلابدَّ من تقييد المفعولة هنا بأن تكون على وجه القُربة، فتَختَصُّ بما يُتَقَرَّب به.

وإنَّما عُدِل عن تعبير بعضهم في حدِّ الشِّرك بـ(الصَّرف) إلى (الجعل) لأمرين:

أحدُهما: أنَّ (الجعل) هو المعبَّر به في الخطاب الشَّرعي، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ وقوله ﷺ: «أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ». متفق عليه.

والآخر: أن (الجعل) فيه معنى تَأَلُّه القلبَ وإقباله، وهٰذا غيرُ موجودٍ في كلمة (صَرْف)؛ لأنّها موضوعةٌ لغةً لتحويل الشَّيء عن وجهه دون التزام مقصودٍ في المحوَّل إليه.

وذِكْرُ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ معرفةَ الشِّرك تنبيهٌ منه إلى أنَّه كما تجب معرفة التَّوحيد، فإنَّه تجب معرفة الشِّرك؛ لأنَّ العبد لا يمكن أن يحقِّق توحيدَه حتى يكون عالـمًا بالشِّرك ليحذره، كما كان حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يسأل النَّبي ﷺ عن الشَّر مخافة أن يقع فيه كما في الصَّحيح. ((فتُطلب معرفة الشِّرك لما تُثمر من معرفة التَّوحيد)).

ولا توجب هٰذه المعرفة أن يعتني الإنسان بمعرفة تفاصيل حوادث الشِّرك ووقائعه؛ فإنَّ حوادثه ووقائعه ((وصوره)) لا تتناهى إلى حَدٍّ، ولٰكِنَّ المقصود ((من معرفة الشِّرك)) أن يعرف الأصول التي متى قارفها الإنسان وقع في الشِّرك ((هٰذه هي المعرفة المطلوبة من الشِّرك)).

وهٰذا أصلٌ من فهم الشَّرع يَغلَطُ فيه النَّاس؛ فإنَّ من النَّاس من لا تكون له عنايةٌ بمعرفة أبواب الشِّرك، مع أنَّ دلائل الشَّرع توجبُ العلم بها للحذر منها؛ وقد روى البزَّار بسندٍ صحيح عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «الشِّرْكُ بِضْعةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا»، وهٰذا دالٌّ على كثرتها.

ويقابلُ هؤلاء من يظنُّ أنَّ العلمَ بالشِّرك يُطلَب فيه الاطِّلاع على تفاصيل أحوال الأمم الكافرة والمشركة ومخالطتهم لمعرفة أديانهم، وليس هٰذا من العلوم النَّافعة، ((وممَّا يؤسف له أن يوجد في بعض القنوات نقل للمشاهد الشِّركية على إرادة تعريف النَّاس بأحوال العالم، وهٰذا لا خير فيه، فإنَّ المراد من تعريف النَّاس بأحوال العالم، فهٰذا لا خير فيه، فإن المراد من تعريف الناس بأحوال العالم بيان أصول الشرك تحذيرًا لهم، أمَّا أن تكون هناك برامج تنقل شرك هؤلاء أو شرك هؤلاء فإنَّ هٰذا ممَّا يُضعف التَّوحيد في القلوب؛ لأنَّ الإنسان إذا اعتاد رؤية هٰذه المشاهد لم يكن في قلبه نُفرةٌ منه، ولأجل بقاء نُفرة القلب من الشِّرك كان للسَّلف أحوالٌ عظيمة، وقد ذكر ابن مفلح في «الآداب الشَّرعية» أنَّ بعض السَّلف كان إذا مرَّ به بعض أهل الذِّمة غطَّى وجهه وقال: لا أريد أن أنظر إلى أهل النَّار. انظر شدَّة ما في قلبه من النُّفور عن هؤلاء، ممَّا يدلُّ على أنَّ من مطالب الشَّرع النُّفرة من الشِّرك وأهله لئلَّا تضعف القلوب في الفرار منه)).

ولا ينبغي للإنسان أن يولج نفسه في أبواب الفتن؛ بل عليه أن يفرَّ منها ليحفظ دينه، ومن عَرَضَ دينه على أديان المشركين متعرِّفًا تفاصيلَ أحوالهم في أديانهم ممَّا لا نفع له به ربَّما أضرَّ به.

وثالثها: في قوله: (وَعَرَفْتَ دِينَ الله الَّذِي بَعَثَ بِهِ الرُّسُلَ مِنْ أَوَّلِهِم إِلى آخِرِهِمْ الَّذي لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ أَحَدٍ دِينًا سِوَاهُ.)؛ فالرُّسل جميعًا عليهم الصَّلاة والسَّلام جاءوا بالإسلام، والإسلامُ الذي جاءت به الرُّسل هو: الاستسلام لله بالتَّوحيد والانقيادُ له بالطَّاعة والبراءة من الشِّرك وأهله، ولا يَقبل الله من أحدٍ سواه، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران].

ورابعُها: في قوله: (وَعَرَفْتَ ما أَصْبَحَ غَالِبُ النَّاسِ عَلَيهِ مِنَ الجَهْلِ بِهٰذا) أي: الجهل بالتَّوحيد والشِّرك، فيجعلون التَّوحيد والشِّرك أسماءً لما لم يُسَمِّه الشَّرع بذلك، ومنهم من يجعل التَّوحيد شركًا، والشِّرك توحيدًا، فوقع النَّاس في الضَّلالات والخُرافات والمحدثات.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ النَّتيجة المرتقبة والثَّمرة المنتظرة من إدراك المعارف السَّابقة المنتظِمَة في المقدِّمات الأربع، فقال: (أَفَادَكَ فَائِدَتَيْنِ:

الأُولَى: الفَرَحُ بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾.

وَأَفَادَكَ أَيْضًا الخَوْفَ العَظِيمَ.)

فأفادك الفرح بفضل الله ﷻ عليك، حين جعل لك من البصيرة والهداية ما تُمَيِّزُ به بين التَّوحيد والشِّرك، والحقِّ والباطل، والضَّلال والهُدى، كما قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ وما حصل لك من البصيرة الهادية هو محضُ فضل الله ﷻ عليك، ورحمته إيَّاك.

(وَأَفَادَكَ أَيْضًا الخَوْفَ العَظِيمَ) من الشِّرك؛ أن تقع فيه؛ لأنَّ الإنسان إذا عرف ذلك عَظُم خوفه أن يقع في الشِّرك وهو لا يدري، وإذا كان أبو الأنبياء إبراهيمُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- الخليل ((الحنيف)) يدعو ربَّه خائفًا من الشِّرك، فيقول: ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾﴾ وهو الذي كسرها، فما الظَّنّ بغير إبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-؟! وأيُّ حالٍ تنبغي له من الخوف من الشِّرك؟!.

قال إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَنْ يَأْمَنُ الْبَلاءَ بَعْدَ إِبْرَاهِيم). رواه ابنُ جرير وغيرُه.

فلا يُؤمَن البلاء على أحدٍ بعد خوف إبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- من الشِّرك.

وممَّا يقوِّي الخوف من الشِّرك: أنَّ الإنسان قد يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، فيتكلَّم بها لا يلقي لها بالًا، يهوى بها في النَّار سبعين خريفًا، كما ثبت في الصَّحيح.

وقد يُحبِط الله ﷻ عمله ويغضب عليه، ويدخله النَّار بتلك الكلمة كما وقع هٰذا من الطَّائفة المنافقة في غزو تبوك الذين قالوا: (مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرَّائِنَا هَؤُلاءِ، أَرْغَبَ بُطُونًا، وَلا أَكْذَبَ أَلْسُنًا، وَلا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ...) إلى آخر ما قالوا. فأكذبهم وأكفرهم الله بمقولتهم تلك، وقال لهم: ﴿قَدْ كَفَرْتُم﴾ [التَّوبة: ٦٦].

وممَّا يزيد الإنسان خوفًا أنَّه قد يقول تلك الكلمة -كما ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو جاهلٌ، فلا يُعذَر بالجهل؛ **لقيام الحُجَّة عليه، وتَمَكُّنِه من معرفة الحقّ**.

أمَّا مع عدم قيام الحجَّة، وعدم التَّمكُّن من معرفة الحقّ فهٰذا هو الذي نفى اللهُ ﷻ التَّعذيب عنه حتَّى تقوم حجَّة الرُّسل، كما ذكره ابن القيم في «طريق الهجرتين»، ((وهو أحسن المتكلِّمين في هٰذه المسألة بكلام طويل يحتاج إلى ذهن واقد في جمع شتاته وتفهُّمه)).

وأصول الدِّين العظام ومبانيه الجسام لا يسع مسلمًا الجهلُ بها؛ لانتشار العلم بها، وقيام الحجَّة عليها في بلاد المسلمين، أمَّا المسائل التي قد تخفى ((وتُجهل)) لغموضها فهٰذه يُعذَر فيها بالجهل.

ومن لم تقم عليه الحجَّة، ولم يبلغه شيءٌ عن النَّبيِّ ﷺ فيُعذَر لجهله في أصول الدِّين، ومسائل الملَّة الكبار، ويكون حكمه حكم أهل الفَتْرة، وهٰذا الذي تقتضيه الأدلَّة واختاره جماعة من المحقِّقين منهم من أشياخنا: عبد العزيز بن باز، وصالح بن فوزان، وبكرٌ أبو زيد. رحم الله الميِّت وأطال في عُمُر الحيّ على طاعة وبر.

وخلاصة المسألة أنَّ لذلك حالين:

الأولى: أن تكون في حقِّ من لم تبلغه الحجَّة الرِّسالية. فمن لم تبلغه الحجَّة الرِّسالية فهٰذا يُعذَر في أصول الدِّين العظام ومبانيه الجسام، ويكون حُكمه حكم أهل الفَتْرة.

والحال الثَّانية: أن تكون قد بلغته الحجَّة الرِّسالية مع تمكُّنه من معرفتها. فمثل هٰذا لا يُعذَر بالجهل به في أصول الدِّين الكبار؛ لانتشارها في بلاد المسلمين ووقوفهم عليها، بحيث لا يجهل أحدٌ منتسِبٌ إلى الإسلام أنَّ الإسلام هو: أن تَعبُد الله وحده، وأن تستقبل القبلة، وأن يكون رسولُك هو محمَّدٌ ﷺ.

وأمَّا المسائل التي قد تخفى، وهي المسائل التي لا يظهر دليلُها فهٰذه يُعذَر بالجهل بها.

فمثلًا: إنسانٌ في (الرِّياض) يُمسك في رمضان عند الإقامة. يعني: لا يمسك عن الأكل والشُّرب حتى يقيم لصلاة الفجر، فهٰذه المسألة من أيِّ باب: من الكبار أم من المسائل التي تخفى؟. ما الجواب؟ من الكبار. أليس كلُّ المسلمين يعرفون أنَّ الصِّيام يبدأ من الفجر، هٰذا شيء منتشر؛ لكن لـمَّا ذكرنا المسائل الكبار ماذا قلنا؟ قلنا: مع تمكُّنه من معرفة الحق.

فقد سُئل الشَّيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى عن امرأة كبيرة في السِّن في (الرياض) بقيت مدَّة تمسك على ظن أن الإمساك يكون مع الإقامة، فرأى أنَّها تُعذَر بالجهل في مثل هٰذا. لماذا؟ لأنَّها امرأة كبيرة في السِّن قد يخفى عليها مثل هٰذا، ولا تتمكَّن من معرفة الحق؛ لأنها أميَّة جاهلة.

وأمَّا إذا كان إنسانٌ في (الرياض) يدعو غير الله ﷻ أو يستغيث بغير الله ﷻ، وهو قد وُلد في (الرياض) وترعرع في (الرياض) فمثل هٰذا في مسألة أصليَّة أم مسألة خفيَّة؟ في مسألة أصلية، فمثل هٰذا لا يُعذَر.

أمَّا من لم تبلغه الحجَّة الرِّسالية فلم يسمع بالإسلام ولا عرف أنَّ هناك رسولًا اسمه محمَّد ﷺ، وكان وجودُه بعد بعثة النَّبيِّ ﷺ فمثل هٰذا يكون مثل أهل الفَتْرة، وهٰذا يوجد إلى اليوم في بعض البلاد في نواحي الأرض، فيكون فيها كما في بعض أدغال أفريقيا، أو أقاصي المشرق والمغرب من الأرض من لم يسمع بالإسلام، ولا سمع أنَّ نبيًّا بُعِث اسمه محمَّدٌ ﷺ، ولا أنَّ هناك كتابًا هو القرآن، فهٰذا هو الذي لم تبلغه الحجَّة الرِّسالية.

وهٰذه المسألة العظيمة، وهي: مسألةُ العذر بالجهل عَظُم المصابُ بها؛ لأنَّ المتكلِّمين فيها لا يتكلَّمون فيها على وجه الاستقلال، بل يعتقد أحدهم عقيدةً سابقة، ثم يُنَزِّل فهم هٰذه المسألة وفق العقيدة السَّابقة التي اعتقدها، ولذلك اضطربُوا فيها، بل ربَّما تجد لأحدهم قولًا ثم تجد له بعد حلول فتنةٍ قولًا آخر، وهٰذا كلُّه من ضعف الرُّسوخ في الدِّين.

فمثل هٰذه المسائل ينبغي أن يعوِّل الإنسانُ فيها على أهل العلم الرَّاسخين كمن سمَّينا من طبقة مشايخنا أو من تقدَّمهم.

ولا ينبغي أن يكون من دأب طالب العلم الاشتغال بالطُّبوليات، بل إذا طَبَّل النَّاس لمسألة فليلتزم الصَّمت فيها، فإنَّ نيَّات النَّاس حينئذ لا تخلو من مقاصد خفيَّة، وقد يكون في فلتات ألسنتهم من يرشد النَّبيه وقد تخفى على أكثر الخلق، فيقع النَّاسُ في الفتنة في أمثالها.

ثمَّ ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ آبدة ثانية من أوابد من يتكلَّم بكلمة لا يُلقي لها بالًا، فتُخرجه من الملَّة؛ وهو: أنَّه يقولها وهو يظنُّ أنَّها تقرِّبه إلى الله ﷻ زلفى، كما كان الكفَّار يظنُّون فيقولون في تلبيتهم: لبَّيك اللَّهمَّ لبَّيك، لبيك لا شريك لك، لبيك، إلَّا شريكًا هو لك تملكه وما ملك، فهم يقولون هٰذه الكلمة يقصدون التَّقرُّب بها إلى الله.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ واقعةً من الوقائع التي تُثمر الخوف في القلوب من الوقوع في الشِّرك، وهي: ما قصَّ الله ﷻ عن قوم موسى -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- مع صلاحهم وعلمهم واتِّباعهم، أنَّهم مرُّوا على قومٍ يعكفون على أصنام لهم، فأعجبهم حالهم، فأتوْه قائلين: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾ [الأعراف:١٣٨]

وإذا كان هٰذا واقعًا في حال أهل علم وتقوى وصلاح في زمن نبيٍّ من أولى العزم معه، فما الظَّن بغيرهم في غير ذلك الزَّمان ممَّن تأخَّر وبَعُد عن عهد النُّبوَّة، وانطمست كثيرٌ من معالم الرِّسالة ((عليه))، فالخوف في حقِّهم آكد، والمصابُ فيهم أوقع وأشدُّ، فينبغي أن يعظّم خوفك وحرصُك على ما يخلِّصك من هٰذا وأمثاله.

سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ مِنْ حِكْمَتِهِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذا التَّوحِيدِ إِلاَّ جَعَلَ لَهُ أَعْدَاءً كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾[الأنعام: ١١٢]، وَقَدْ يَكُونُ لأَعْدَاءِ التَّوحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرةٌ وَكُتُبٌ وَحُجَجٌ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾﴾[غافر: ٨٣].

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أمرين عظيمين:

أحدهما: أنَّ الله ﷻ لم يبعث نبيًّا إلَّا جعل له أعداءً من المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وفي الصَّحيح في قصَّة عن ورقة بن نوفل أنَّ ورقة بن نوفل قال للنَّبيّ ﷺ: (يا ليتني كنتُ فيها جَذَعًا، لأَنْصُرَكَ حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، قَالَ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ).

والآخر: أنَّ دعاة الباطل يكون عندهم علومٌ وكتبٌ وحججٌ يجادلون بها، كما قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾[غافر: ٨٣]. وما عندهم من العلم إنَّما هو صورة له مدعاة، وإلَّا فليس لهم علمٌ صحيح، وهم يتعلَّقون بهٰذه الصُّورة التي ورثوها عن آبائهم وأجداهم ليردُّوا دعوة الرُّسل والأنبياء.

والعلم إنَّما هو النُّور الذي يهدي به الله من اتَّبع رضوانَه سبل السَّلام، وليس العلم بكثرة الكُتب ((وإنما بهداية وتوفيق من الله ﷻ بأن يجعل له نورا يميز به بين الحق والباطل)).

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية الحفيد في «الوصيَّة الصُّغرى»: (ومن لم يجعل اللهُ له نورًا لم تزده كثرة الكُتُب إلَّا حيرةً وضلالًا). انتهى كلامه.

فدعاة الباطل عندهم علوم كثيرة وحججٌ متنوعة، إلَّا أنَّها لا تزيدهم إلَّا حيرةً وضلالًا؛ لأنَّها ليست من العلم الصَّحيح ولا الحجج البيِّنة؛ بل حجّتهم عند الله وعند أوليائه داحضة.

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلى الله لابُدَّ لَهُ مِنْ أَعْدَاءٍ قَاعِدِينَ عَلَيْهِ، أَهْلِ فَصَاحَةٍ وَعِلْمٍ وَحُجَجٍ، فَالوَاجِبُ عَلَيْكَ: أَنْ تَعَلَّمَ مِن دِينِ الله مَا يَصِيرُ سِلاحا تُقَاتِلُ بِهِ هَؤُلاءِ الشَّيَاطِينَ الَّذِينَ قَالَ إِمَامُهُمْ وَمُقَدَّمُهُم لِرَبِّكَ ﷻ: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾﴾[الأعراف]، وَلَكِنْ إِنْ أَقْبَلْتَ إلى الله تَعَالَى، وَأَصْغَيْتَ إِلى حُجَجِ اللهِ وَبَيِّنَاتِهِ فَلا تَخَفْ وَلا تَحْزَنْ ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾﴾[النِّسَاء]، وَالعَامِيُّ مِنَ المُوَحِّدِينَ يَغْلِبُ أَلْفًا مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلاَءِ المُشرِكِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾[الصَّافات]، فَجُنْدُ الله تَعَالَى هُمُ الْغَالِبُونَ بِالحُجَّةِ وَاللِّسَانِ، كَمَا أَنَّهُم هُمُ الغَالِبُونَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ. وَإِنَّمَا الخَوْفُ عَلى المُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الإنسان إذا عرف ما يَفرَحُ به من توحيد الله، وما يخافه من الشِّرك، وأنَّ الطَّريق لابدَّ له من أعداء قاعدين عليه؛ أهل فصاحةٍ وعلم وحُجج من مدَّعي العلم وأُولى الفصاحة المزَخْرَفة وجب عليه أن يتَّخذ سلاحًا يدفع به عن قلبه، فكما أنَّ المرء يتَّخذ سلاحًا ليدفع به عن نفسه أن تَهلَك فأولى له أن يقتني سلاحًا يدفع به عن قلبه، فيخلصه من واردات الشَّهوات والشُّبهات، ويقاتلُ به هؤلاء الشَّياطين الذين قال إمامُهم ومقدَّمُهم لربِّنا ﷻ: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾ [الأعراف]. الآية.

وممَّا تطمئنّ به قلوب الموحِّدين هو: أنَّ هؤلاء القاعدين على الطَّريق الموصل على الله من المضلِّين الذين يروِّجون الشُّبهات باطلٌ ما هم فيه وحابطٌ ما كانوا يعملون، فإنَّ أولياء الشَّيطان مخذولون، وإنَّ الشَّيطان مهما بلغ في نفسه فإنَّ كيده ضعيف، كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾﴾ [النِّساء]. فلا تخف ولا تحزن. وإذا كان العبد مقبلًا على ربِّه، مصغيًا إلى حجج الله وبيِّناته، جعل الله له من النُّور ما يُخرجه من ظُلمة الغواية إلى نور الهداية، كما قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وعلمٌ قليل مع تأييدٍ من الله يحصل به خيرٌ كثيرٌ، وعلمٌ كثيرٌ مع خذلان لا يحصل بها الخيرُ أبدًا.

ومن هٰذا: جنس حجج وشبه الأدعياء المضلِّين الذين ينتسبون إلى العلم، فإنَّه مهما بلغت حجَجُهم في الظَّاهر من القوَّة، فهي شبهٌ ضعيفة واهية ساقطة، كما قال الخطَّابي رَحِمَهُ اللَّهُ في وصفها فأحسن:

حُجَجٌ تهافَتُ كالزُّجَاج تخالُها ... حقًّا، وكلُّ كاسرٌ مكسورُ

أي: كلُّ واحدة منها إذا كَسَرَ فإنَّه مُنْكَسِر، وكلَّها سرابٌ زائف.

وممَّا تقوى به عزائم الموحِّدين: أنَّ العاميَّ منهم يغلب ألفًا من علماء المشركين، وهٰذه الغلبة منشؤها الفطرة التي لم تتكدَّر بشائبةٍ من شوائب الشِّرك، فالمرءُ إذا تخلَّفت عنه دلائلُ الشَّرع وفاتته ((وكانت له فطرة صافية لم تتكدَّر)) فَقَمِنٌ أن تُسعِفَه فطرتُه، فتكون مبرِّئة له من الوقوع في نجاسة الشِّرك.

وموجب انتصارُ العامِّي الموحِّد على ألفٍ من علماء المشركين: أنَّه من جُنْدِ الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾[الصَّافات]. وإضافة الجُند إليه دليلٌ على اختصاصهم به، وفي هٰذا رفعة لمقامهم وتشريفٌ لأحوالهم وتطمينٌ لقلوبهم؛ بأنَّ النَّصر معهم، لأنَّ من كان الله معه فإنَّ النَّصر حليفه، ومتى كان

العبد جنديًّا من جند الله فهو الغالب بالحجَّة واللِّسان، وهو الغالب بالسَّيف والسِّنان. ((ولٰكِـن الشَّأن في إحراز هٰذه المرتبة وهي كونك جنديًّا من جند الله، فإنَّها لا تُحرَز إلَّا بكمال الإخلاص لله بالدَّعوة، فإنَّ كثيرًا ممَّن يدعو إلى التَّوحيد يدعو إلى الله ويدعو إلى نفسه أو إلى أهل بلده، أو غير ذلك ممَّا يكدِّر صفو دعوته؛ لٰكِـنَّ الصَّادق في دعوته للتَّوحيد الذي لا يريد من دعوته شيئًا من الدُّنيا ولا يراعي في ذلك أحدًا في بلدٍ أو ولاية أو غير ذلك، فإنَّه مؤيّد بنصر الله ﷻ وتوفيقه.))

ثمَّ ذكر المصنِّف أنَّ الخوف إنَّما هو على الموحِّد الذي يسلك الطَّريق وليس معه سلاحٌ أي: من العلم يدفع به عن قلبه، فإنَّ العبد إذا لم يكن معه علمٌ راسخٌ عن يقينٍ، وصبرٌ ثابتٌ متينٌ اعتورت قلبَه عساكرُ الشَّهوات والشُّبهات فأضعفته حتى تُبعده عن ربِّه.

وقول المصنِّف: (وَالعَامِيُّ مِنَ الـمُوَحِّدِينَ يَغْلِبُ أَلفًا مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلاَءِ الْمُشرِكِينَ). لا يعارض قوله: (وَإِنَّما الخَوْفُ عَلى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ).

فإنَّ الجملة الأولى توهُّم أنَّ العامِّي بتوحيده مَكْفيٌّ بذلك عن ضلالات المضلِّين.

والجملة الثَّانية تدلُّ على أنَّ من كان على تلك الحال فإنَّه يُخشَى عليه؛ لأنَّه اكتفى على ما معه من التَّوحيد دون تعلم، بل تعويله على الفطرة.

ولا تعارض بينهما؛ فالمصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ نظر إلى شيئين:

أحدهما: المأخذ الكوني.

والآخر: المأخذ الشَّرعي.

فأمَّا الأوَّل ففي قوله: (وَالعَامِيُّ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ يَغْلِبُ أَلفًا مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلاَءِ الْمُشرِكِينَ)؛ وهٰذا حقٌّ وقد وقع مرارًا في قدر الله، فيقوم عاميٌّ موحِّد يَبْهَتُ المشبِّهين بحقٍّ، ويغلبُهم على دعواهم.

وأمَّا **الثَّاني** ففي قوله: (وَإِنَّما الخَوْفُ عَلى الْمُوَحِّدِ الَّـذِي يَسْـلُكُ الطَّرِيـقَ وَلَـيْسَ مَعَـهُ سِـلاحٌ). فالإنسـان مأمورٌ شرعًا أن يتعلَّم من الدِّين ما يكون له سلاحًا يدفع به عنه شرَّ الشِّرك، ومن لم يكن كذلك فإنَّـه يُخَـاف عليه.

فالجملة الأولى منشؤها قدريٌّ كونيٌّ، والجملة الثَّانية منشؤها دينيٌّ شرعيٌّ.

۞۞۞۞

وَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا بِكِتَابِهِ الَّذِي جَعَلَهُ: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾، فَلا يَأتي صَاحِبُ بَاطِلٍ بِحُجَّةٍ إِلاَّ وَفِي القُرْآنِ ما يَنْقُضُها وَيُبَيِّنُ بُطْلَانَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[الفرقان]، قَالَ بَعْضُ المُفَسِّرِينَ: هٰذِهِ الآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ حُجَّةٍ يَأتي بِهَا أَهْلُ البَاطِلِ إِلى يَوْمِ القِيَامَةِ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في هٰذه الجملة السِّلاح الأكيد في إبطال الشِّرك والتَّنديد، وهو: كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فإنَّه لا يأتي صاحبُ باطلٍ بحجَّةٍ متوهَّمة إلَّا وفي القرآن الكريم ما ينقضُها ويبيِّن بطلانها وضلالها، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[الفرقان]. فكلُّ دعوًى تُدَّعَى على خلاف الحقّ، فإنَّ في القرآن الكريم ما يُبطلها.

وأولى من هٰذا وآكد في نصرة الحقّ بالقرآن أنّه لا يستدلّ صاحب باطلٍ بشيء من كتاب الله على باطله إلَّا وما استدلَّ به عائدٌ على مقالته بالإبطال؛ فدليلُه الذي تعلَّق به ينقض قوله. ذكر هٰذا المعنى الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم أخذه عنه وشيَّد مبانيه أبو العباس ابن تيميَّة الحفيد في مواضع متفرِّقةٍ من كتبه.

وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ أَشْيَاءَ مِمَّا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ جَوَابًا لِكَلَامٍ احْتَجَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا عَلَيْنَا فَنَقُولُ:

جَوَابُ أَهْلِ البَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ.

أَمَّا الْمُجْمَلُ: فَهُوَ الأَمْرَ العَظِيمُ وَالفَائِدَةُ الكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[آل عمران:٧].

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ».

لما بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القرآن كافٍ في إبطال الباطل وإحقاق الحقِّ؛ شرع يذكُر في كتابه هٰذا جوابًا لكلام احتجَّ به المشركون في زمانه على دعوة التَّوحيد، فبيَّن أنَّ الرَّدَّ على تلك الأقوال المبطَلة يقع من طريقين:

أحدهما: طريقٌ مجمل.

والآخر: طريقٌ مفصَّل.

والمراد بالطَّريق المجمل((الذي يتضمَّن الجواب المجمل)): القاعدة العامَّة التي يطَّرد إعمالُها في كلِّ شبهة.

وأمَّا ((المراد بالطريق المفصل)) الجواب المفصَّل فهو: الرَّدُّ على كلّ شبهة مفردة على حِدة.

وبدأ رَحِمَهُ اللَّهُ بالجواب المجمل؛ لأنَّه الكُلِّي، وهو الأمر والفائدة الكبيرة لمن عقلها، واستدلَّ على تحقيقه بآية سورة آل عمران التي قال الله فيها: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ الآية. فإنَّ الله بيَّن أنَّ من القرآن ما هو محكمٌ، وأنَّ منه ما هو متشابهٌ، والإحكام والتَّشابه المتعلِّق بالقرآن يقع على معنيين:

أوَّلهما: الإحكام والتَّشابه الكلِّيِّ؛ كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾[هود:١]. وقوله: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزُّمر:٢٣]. ووصف القرآن في الأولى بالإحكام كلّه، ووصفه في الثَّانية أنَّه كلّه متشابه.

والمراد بالإحكام هنا: الإتقان والتَّجويد، فهو محكمٌ متقنٌ مجوَّد.

والمرادُ بالتَّشابه هنا: هو تصديق بعضه بعضًا؛ فآياتُ الكتاب يصدِّق بعضها بعضًا وليس بينها اضطرابٌ.

وثانيهما: الإحكام والتَّشابه الجزئي.

وفيه هٰذه الآية التي أوردها المصنِّف الدَّالَّة على أنَّ بعض القرآن محكمٌ، وبعضه متشابهٌ.

والمحكم والمتشابه هنا يُراد بهما في باب الخبَر: ما استأثر الله بعلمه أنَّه هو المتشابه، وما لم يستأثر الله بعلمه فهو المحكَم.

أمَّا في **باب الطَّلب** فالمتشابه فيه فهو: ما لم يتَّضح معناه، والمحكم هو: الذي اتَّضح معناه.

وفائدة هٰذا الجواب المجمل: أن تعلم أنَّ ما أورد من الشُّبه فهو من جهة المتشابه، فيُترَك لأجل تشابهه، ويَفزَع الإنسانُ إلى المحكم فيتمسَّك به، هٰذا مراد الشَّيخ بالجواب المجمل، وسيُبيِّنه فيما يُستقبَل من المثال.

((فما يذكر في باب الخبر من الدَّلائل التي توهم صاحبها جواز التَّعلُّق بغير الله ﷻ وجعل شيءٍ من العبادة له هو من المتشابه، والمحكم الذي مُلئ به القرآن إفراد الله بالعبادة، فمن أخذ بالمحكم سلم، ومن أخذ بالمتشابه هلك.))

وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ – كما ذكر المصنِّف – قال: «إِذَا رَأَيْتُم الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى الله فَاحْذَرُوهُمْ... ». متَّفقٌ عليه من حديث عائشة.

والحذر من هؤلاء يجمعُ شيئين:

أحدهما: الحذرُ من أشخاصهم فلا يُصحَبون.

والآخر: الحذرُ من مقالاتِهم فلا يُقبِل الإنسانُ عليها ولا يتشاغلُ بها.

((مثل الرِّوايات الآن، صار النَّاس يتساهلون في هٰذا الأمر، والنَّبيُّ ﷺ قال: « إِذَا رَأَيْتُم .. فَاحْذَرُوهُمْ » ومن ضمن الحذر منه أن لا تقرأ لهم البتّة، فأين معرفة التَّوحيد ممَّن يقول: إنَّا على توحيدٍ وإنَّا على خير، ثم تجد [هِجِّر] القراءة في هٰذه القصص، وأين؟! في بيوت الله!

رأيتُ رجلًا من المتشرِّعة في البيت الحرام في العشر الأواخر من رمضان، وقد أحضر معه في الحرم الشَّريف رواية منتنة «مدن الملح» لرجل شيوعي، هٰذا يدلُّ على ضعف التَّوحيد، وأنَّ التَّوحيد دعوى وليس حقيقة، حقيقة التَّوحيد أن ينفر الإنسانُ من هٰذه الأشياء، وأن لا يسلم إليها، وما يدّعى فيها من الفهم والإدراك والإطلاع على الآخر، هٰذه سفسطات زمانية، كلّ زمان له مقالات تروجُ وتذهب ويبقى الحق، ولٰكِن الخوف عليك أن تذهب أنت، هٰذا هو الخوف، وهٰذا هو الذي رأيناه كم من إنسان ذهب.

رجلٌ –يا إخواني– ألَّف كتابًا بديعًا في التَّوحيد، ثم بعد ثلاثين سنة يقول: اكتشفنا أنَّنا لم نفهم الآخر، وأنَّنا متشدِّدون. لأجل الكتاب الذي في التَّوحيد، وأنَّ الكتاب كان في فترة ماضية، والفترة الآن فترة استنارَ فيها، هٰذا من ضعف التَّوحيد وقلَّة العلم بالله ﷻ، والسَّير وراء الشُّبه الغرَّارة التي تؤدِّي بصاحبها إلى الهلاك، الإنسان ينبغي له عندما يدرس كتب التَّوحيد أو يقرأ الآيات والأحاديث لا تجعلها في أناس مضوا وذهبوا، اجعلها فيك وفيمن حولك حتى تستفيد في دينك، وإذا كان الإنسان صادقًا في توحيده رأيت ظُهور ذلك ظاهرًا على مقالاته وعلى أفعاله.

أحد العلماء ممَّن مضى رحمهم الله تعالى جاءه بعض الإخوان وسلَّموا عليه فقال لهم: عَسَاكُمْ بخير وعسى النَّاس في البلد الفلاني بخير؟ فقال له واحدٌ منهم: ما دمت أنت وأمثالك فينا –يقصد العالم– فنحن بخير. فقال: لا تقل هكذا، ما دام التَّوحيد فيكم فأنتم بخير، وإلَّا فبدونه أنتم لستُم بخير. فلم يغترّ ونبَّهه إلى الأصل الأعظم.))

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذا قَالَ لَكَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[يونس] أَوْ إِنَّ الشَّفَاعَةَ حَقٌّ، أَوْ إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاهٌ عِندَ الله.

أَوْ ذَكَرَ كَلامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَسْتَدِلُّ بِهِ على شَيْءٍ مِنْ بَاطِلِهِ، وَأَنْتَ لا تَفْهَمُ مَعَنى الْكَلامِ الَّذِي ذَكَرَهُ، فَجَاوِبْهُ بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى ذَكَرَ لَنَا فِي كِتَابِهِ أَنَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ يَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ ويَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ.

وَمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَنَّ اللهَ ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقِرُّونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَفَّرَهُم بِتَعَلُّقِهِم عَلَى الْمَلائِكَةِ أَوِ الأَنْبِياءِ أَوِ الأَوْلِياءِ مَعَ قَوْلِهِم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ وَهٰذا أَمْرٌ مُحْكَمٌ لا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ.

وَمَا ذَكَرْتَهُ لِي أَيُّها الْمُشْرِكُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ كَلامِ رَسُولِ الله ﷺ لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ أَقْطَعُ أَنَّ كَلامَ الله لَا يَتَنَاقَضُ، وَأَنَّ كَلامَ النَّبِيِّ ﷺ لا يُخَالِفُ كَلامَ الله ﷻ.

وَهٰذا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلَكِنْ لا يَفْهَمُهُ إِلاَّ مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى، وَلا تَسْتَهْوِنْهُ؛ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾.

لما ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ جواب الشُّبه المدَّعاة في باب التَّوحيد يكون من طريقين اثنين:

أحدُهما: طريقٌ مجملٌ، **والآخر**: طريقٌ مفصَّلٌ.

والمراد بالجواب المجمل – كما سبق – : القاعدة الكلية التي ترد إليها تفاصيل المسائل.

والمراد بالجواب المفصَّل: الجوابُ المباشر المتعلّقُ بالشُّبه واحدةً واحدةً باعتبار أفرادها.

شرع يبيِّن مثالًا يتَّضح به طريقُ الجواب المجمل.

ومخرج الجواب المجمل – كما سبق – هو: ردُّ الأمر إلى الإحكام وترك ما تشابه، فإذا استدلَّ عليك أحدٌ بالدَّعاوى الباطلة في باب توحيد العبادة أو غيره، وجاء بكلام متشابهٍ، فقال: (الشَّفَاعَةَ حَقٌّ)، وَ(الأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاهٌ عِندَ الله)، أو ذكر كلاما يستدلُّ به وأنت لا تفهم هٰذا الكلام، فإنَّ الجواب القاطع لتلك الشُّبهة أيًّا كانت فتقول: (إنَّ إحكام القرآن دلَّ على أنَّ المشركين الأولين مقرُّون بالرُّبوبية، وأنَّ الله ﷻ كفَّرهم لتعلّقهم بالملائكة والأنبياء والأولياء والصَّالحين؛ إذ جعلوهم شفعاء ووسائط ، وبيَّن الله ﷻ هٰذا بيانًا تامًّا، فهو أمرٌ بيِّنٌ محكَمٌ لا يُترَك أبدًا).

وما ذَكَرَه لك هٰذا المشبِّه فهو كلامٌ -كما قال المصنِّف- حاكيًا: (لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ). ((وعدم معرفتك له توجب اطراحك له وعدم المبالاة به، فتترك متشابه ما ادَّعاه إلى محكم ما تعلمه.))

ومعنى قوله: (لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ). يحتمل شيئين:

أحدهما: لا أعرف معناه الذي تَدَّعِيه وتَذْكُرُهُ وتَسْتَدِلُّ به.

والثَّاني: لا أعرف معناه الذي ذكره أهل العلم.

فيكون نفي معرفة المعنى عامًّا في كلّ أفراد المعرفة، فهو لا يعرف ما ذكر هٰذا المدَّعي، ولا يعرف كذلك ما ذكره أهل العلم، ولكنَّه يجزم بأنَّ كلام الله ﷻ لا يتناقض، وأنَّ كلام النَّبيِّ ﷺ لا يخالف كلام الله، فهٰذا جوابٌ مجملٌ كافٍ في دفع كلِّ مقالةٍ رَدِيَّةٍ في باب التَّوحيد أو غيره من أبواب الدِّيانة ((كلِّها أن يُتمسَّك بالمحكم المبيَّن المقطوع به عند كلِّ أحد، وأن يُترك المتشابه المدَّعى المزيَّن بزُخرف البيان)).

سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

وَأَمَّا الجوَابُ الْمُفَصَّلُ: فَإِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ لَهُمُ اعْتِرَاضَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى دِينِ الرُّسُلِ يَصُدُّونَ بِهَا النَّاسَ عَنْهُ، مِنْهَا:

- قَولُهُم: نَحْنُ لا نُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، بَلْ نَشْهَدُ أَنَّهُ لا يَخْلُقُ وَلا يَرْزُقُ وَلا يُحْيِي وَلا يُمِيتُ وَلا يُدَبِّرُ الأَمْرَ وَلَا يَنْفَعُ ولا يَضُرُّ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلا ضَرًّا، فَضْلًا عَنْ عَبْدِ القَادِرِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ أَنا مُذْنِبٌ، وَالصَّالِحُونَ لَهُم جَاهٌ عِنْدَ اللهِ، وَأَطْلُبُ مِنَ اللهِ بِهِمْ.

فَجَاوِبْهُ بِما تَقَدَّمَ؛ وَهُوَ: أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِمَا ذَكَرْتَ لِي -أَيُّها الْمُبْطِلُ-، وَمُقِرُّونَ أَنَّ أَوْثَانَهُم لا تُدَبِّرُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَرَادُوا مِمَّن قَصَدُوا الجَاهَ وَالشَّفَاعَةَ، واقْرَأْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ وَوَضَّحَهُ.

لما فرغ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر طريق الجواب المجمل، وضرب له مثالًا يتبيَّن به ((المقال))، شرع يُبيِّن شُبه المشبِّهين من المبطلين في توحيد العبادة على وجه التَّفصيل.

وابتدأها بشبهٍ ثلاثٍ أوردها واحدةً واحدة، ثمَّ ألحق بكلِّ شبهة ما ينقضها ويُبطلها، وهٰذه الشُّبه الثَّلاث هي أكبر ما عندهم.

وأوَّل هٰذه الشُّبه: أنَّهم يقولون: **نحن لا نشركُ بالله؛ بل نشهد أنَّه لا يخلق ولا يرزق ولا ينفع ولا يضر إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا ﷺ لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، فضلًا عمَّن هو دونه، ولكنَّهم مُذنبون، والصَّالحون لهم جاه، فهم يطلبُون من الله به**. هٰذه هي شبهتهم الكُبرى.

والجواب عن هٰذه الشُّبهة من وجوهٍ ثلاثة:

أوَّلها: أنَّ هٰذه المقالة هي مقالة المشركين الذين أكفَرهم النَّبيُّ ﷺ وقاتلهم، فما أنتم واقعون فيه وقع فيه قومٌ سبقوكم.

وثانيها: أنَّ الجاه الذي يكون للصَّالحين هو جاهٌ يتعلَّق بهم، ولا يلزم منه سؤالُهم والاستغاثة بهم؛ بل لهم جاهٌ وقدرٌ عند الله، وأنت لك عملُك، فلست مأذونًا بأن تطلب من هؤلاء الصَّالحين من أجل ما لهم من الجاه؛ بل أنت مأمورٌ بالعمل ((وسؤال الله وحده والاستغاثة به وحده))، وجاه الصَّالحين لا ينفعك.

وثالثُها: أنَّ العبدَ المذنب لم يُؤمر في خطاب الشَّرع -إن وقعت منه زلَّة أو ارتكب سيِّئة- أن يَفزَع إلى الصَّالحين كي يطلبوا له من الله ﷻ المغفرة والرَّحمة، بل هو مأمورٌ بالاستغفار والتَّوبة، فيستغفر الله ويتوب إليه.

((فلم يجعل الله ﷻ العبد متعبدا بوسائط يطلب بهم من الله، بل هو يطلب من الله وحده دون حاجة إلى غيره.))

- فَإِنْ قَالَ: إنَّ هَؤلاءِ الآيَاتِ نَزَلَتْ فِيمَنْ يَعْبُدُ الأَصْنَامَ، وَنَحْنُ لا نَعْبُدُ الأَصْنَامَ، كَيْفَ تَجْعَلُونَ الصَّالِحِينَ مِثْلَ الأَصْنَامِ؟ أَمْ كَيْفَ تَجْعَلُونُ الأَنْبِيَاءَ أَصْنَامًا؟

فَجِاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ.

فَإِنَّهُ إِذا أَقَرَّ أَنَّ الكُفَّارَ يَشْهَدُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ كُلِّها للهِ، وَأَنَّهُم مَا أَرَادُوا مِمَّا قَصَدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ فِعْلِهِمْ وَفِعْلِهِ بِمَا ذَكَرَ.

فَاذْكُرْ لَهُ أَنَّ الْكُفَّارَ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَصْنَامَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَوْلِيَاءَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ٥٧﴾[الإسراء]، وَيَدْعُونَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۖ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ﴾[المائدة:٧٥]، وَاذْكُرْ لَهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٤٠﴾[سبأ] وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾[المائدة:١١٦]، فَقُلْ لَهُ: عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ كَفَّرَ مَنْ قَصَدَ الأَصْنَامَ، وَكَفَّرَ أَيْضاً مَنْ قَصَدَ الصَّالِحِينَ وَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ شبهتهم الثَّانية، **وهم يزعمون أنَّ هٰذا متحقِّق فيمن يعبد الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام، أفتجعلون الأولياءَ ((الصَّالحين)) كالأصنام؟!**

والجواب عن هٰذه الشُّبهة أن يقال:

إنَّ هٰذا الذي زعمتم متحقِّقٌ في عبدة الأولياء؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لـمَّا أنكر على عبدة الأصنام رفع ﷺ صوته بالنَّكير على كلِّ من دعا غير الله سواءً دعا نبيًّا، أو صالحًا، أو وليًا، أو شجرًا أو حجرًا.

فكما أنَّ النَّبيَّ ﷺ أبطل بدعوته عبادة الأصنام ودعوتها من دون الله، فكذلك أبطل ﷺ عبادة الأنبياء والأولياء والصَّالحين ودعوتهم من دون الله عَزَّوَجَلَّ.

سالم موقع التفريغ للدروس العلمية والبحوث الشرعية www.attafreegh.com

- فَإِنْ قَالَ: الكُفَّارُ يُرِيدُونَ مِنْهُمُ النَّفْعَ وَالضُّرَّ وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ اللهَ هُوَ النَّافِعُ الضَّارُّ الْمُدَبِّرُ لاَ أُرِيدُ إِلاَّ مِنْهُ، وَالصَّالِحُون لَيْسَ لَهُمْ مِن الأَمْرِ شَيْءٌ وَلَكِنْ أَقْصدُهُم أَرْجُو مِنَ الله شَفَاعَتَهُم.

فَالجَوابُ: أَنَّ هٰذا قَوْلُ الكُفَّارِ سَوَاءً بِسَواءٍ، فَاقْرَأْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[الزُّمر:٣]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨].

وَاعْلَمْ أَنَّ هٰذه الشُّبَهَ الثَّلاثَ هِيَ أَكْبَرُ مَا عِنْدَهُمْ، فَإذا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ وَضَّحَها في كِتَابِهِ وَفَهِمْتَها فَهْمًا جَيِّدًا فَمَا بَعْدَها أَيْسَرُ مِنْهَا.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ شبهتهم الثَّالثة، وهي قولهم: **الكفَّار يريدون منهم، وأنا أشهد أنَّ الله هو النَّافع الضَّارُّ المدبِّر لا أريد إلَّا منه، والصَّالحون ليس لهم من الأمر شيءٌ؛ ولكن أقصدهم أرجو من الله ﷻ شفاعتَهم.**

والجواب على هٰذه الشُّبهة من وجهين:

أحدهما: أنَّ هٰذه الدَّعوى هي دعوى المشركين الذين كفَّرهم النَّبيُّ ﷺ وقاتلهم، فكما زعمتم أنَّ معظَّميكم شفعاء لكم عند الله، فكذلك زعم أهل الجاهلية الأولى أنَّ من يعظِّمونهم هم شفعاء لهم عند الله.

والآخر: أنَّ الشَّفاعة ملكٌ محضٌ لله، فلا تُطلَب من غير الله، كما قال الله ﷻ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٤٤]؛ فالشَّفاعة كلُّها مِلكٌ لله، ولا تُطلَب إلَّا من الله ﷻ، ولا تنفعُ الشَّفاعة عنده إلَّا لأهل التَّوحيد.

فإذا سأل العبدُ غيرَ الله الشَّفاعةَ فإنَّه يسأله شيئًا لا يملكه، فمن سأل نبيًّا، أو ملَكًا، أو صالحًا، أو وليًّا الشَّفاعة فقد سأله شيئًا لا يملكه، ومن سأل شيئًا لا يملكه وإنَّما يملكه الله ﷻ فقد وقع في الشِّرك.

- فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ، وَهٰذا الالْتِجَاءُ إِلَيْهِمْ وَدُعاؤُهُمْ لَيْسَ بِعِبادَةٍ. فَقُلْ لَهُ: أَنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكَ إِخْلاَصَ الْعِبَادَةِ وَهُوَ حَقُّهُ عَلَيْكَ.

فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: بَيِّنْ لِي هٰذا الفَرْضَ الَّذِي فَرَضَهُ اللهُ عَلَيْكَ وَهُوَ إِخْلاَصُ العِبَادَةِ لله، وَهُوَ حَقُّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ العِبَادَةَ وَلَا أَنْوَاعَهَا، فَبَيِّنْهَا لَهُ بِقَوْلِكَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[الأَعْرَاف:٥٥]، فَإِذَا أَعْلَمْتَهُ بِهٰذَا، فَقُلْ لَهُ: هَلْ هُوَ عِبَادَةٌ لله تَعَالَى؟ فَلا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ، وَالدُّعاءُ مِنَ العِبَادَةِ. فَقُلْ لَهُ: إِذَا أَقْرَرْتَ أَنَّهُ عِبَادَةٌ، وَدَعَوْتَ اللهَ لَيْلًا وَنَهَارًا، خَوْفًا وَطَمَعًا، ثُمَّ دَعَوْتَ فِي تِلْكَ الحَاجَةِ نَبِيًّا أَوْ غَيْرَهُ هَلْ أَشْرَكْتَ فِي عِبَادَةِ اللهِ غَيْرَهُ؟ فلابُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾[الكوثر] فَإِذَا أَطَعْتَ اللهَ وَنَحَرْتَ لَهُ، هَلْ هٰذه عِبَادَةٌ؟ فَلابُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: إِذَا نَحَرْتَ لِمَخْلُوقٍ؛ نَبِيٍّ، أَوْ جِنِّيٍّ، أَوْ غَيْرِهِما، هَلْ أَشْرَكْتَ فِي هٰذه العِبَادَةِ غَيْرَ الله؟ فَلَابُدَّ أَنْ يُقِرَّ وَيَقُولَ: نَعَمْ. وَقُلْ لَهُ أَيْضًا: المُشْرِكُونَ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ القُرْآنُ، هَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ المَلائِكَةَ وَالصَّالِحِينَ وَاللَّاتَ وغَيْرَ ذَلِكَ؟ فَلابُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: وَهَلْ كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ إِلاَّ فِي الدُّعَاءِ وَالذَّبْحِ وَالالْتِجَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَهُمْ مُقِرُّونَ أَنَّهُمْ عَبِيدٌ تَحْتَ قَهْرِ الله، وَأَنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الأَمْرَ، وَلٰكِنْ دَعَوْهُمْ وَالتَجَأُوا إِلَيْهِمْ لِلْجَاهِ وَالشَّفَاعَةِ، وَهٰذا ظاهِرٌ جِدًّا.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ شبهةً أخرى للمشبِّهين في باب التَّوحيد، وهي أنَّ بعضهم يقول: **أنا لا أعبد إلَّا الله، وهٰذا الالتجاء إلى الصَّالحين ودعاؤهم ليس عبادة.**

فمن زعم ذلك قيل له -كما ذكر المصنِّف -: إنَّك تقِرُّ أنَّ الله فرض عليك إخلاص العبادة لله وهو حقُّه عليك، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾[الزُّمر:٣]. وقال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢﴾[الزُّمر]. وكلُّ مسلم يعلم أنَّ الله افترض عليه إخلاص العبادة له، ولا مناص من إقراره بهٰذه الدَّعوى، وأنَّها لازمة له، وأنَّ الله ﷻ فرض عليه العبادة.

فإذا أقرَّ بها، فحينئذٍ بيِّنْ له حقيقة العبادة التي أمر الله ﷻ بها، وأنَّها تشتمل على جميع أنواع تألُّه القلب، فكلُّ ما ينطوي عليه القلب من تأليهٍ وتعظيم وتعلُّقٍ مردُّه إلى الحبِّ والخضوع فإنَّه عبادة سواءٌ كانت مجعولةً لله ﷻ، أو مجعولةً لغيره، كما قال الله ﷻ: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[الأعراف:٥٥]؛ فإنَّ الدُّعاء موضوعٌ في الشَّرع للدَّلالة على جميع أفراد العبادة كما سلف.

وفيه حديث النُّعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ».

ومن جملة ما يندرج في هٰذه الحقيقة: ما يقعُ من صاحب هٰذه الدَّعوى وأضرابه من تعلُّق قلبه وتألُّهه لمعظَّميه إذا التجأ إليهم، فإذا عَرَّفْتَه أنَّ العبادة هي: ما انضمَّ إليه القلب من التَّعظيم والتَّأليه بالحبّ والخضوع، فحينئذ يعلم أن ما يقع من الفزع إلى أولئك الأولياء هو عبادةٌ جُعِلت لهم كما أنَّها إذا جُعِلت لله ﷻ كانت عبادةً له.

فالالتجاء إلى الله ﷻ ودعاؤه عبادةٌ توحيديَّةٌ شرعيَّةٌ، والالتجاء على غيره عبادة شركيَّة.

فإذا تقرَّر أن ما يقع منه من طلب الالتجاء والاحتماء بالأولياء والصَّالحين أنَّه عبادة، فحينئذ قل له: إنَّك إذا دعوت الله ليلًا ونهارًا، وسرًّا وجهارًا، ثمَّ دعوتَ غيره لحاجة من الحاجات فهل تكون قد وقعت في الشِّرك؟ فلابدَّ أن يقول: إنَّه شرك، فإذا أقرَّ أنَّ دعاء غير الله ﷻ شركٌ فكذلك الفزع والالتجاء والتَّعلُّق بغير الله ﷻ شركٌ.

كما أنَّ العبد إذا امتثل لله ﷻ في قوله: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ ﴾ [الكوثر]. فذبح متقرِّبًا إلى الله ﷻ فإنّه عبادة، وهٰذا المبطِل لا يخالف في كونها عبادةً؛ للأمر بها، وقد وعى من قبل أنَّ حقيقة العبادة: ما ينطوي عليه القلب من تأليهٍ وتعظيم، وفي الذَّبح لله ﷻ تأليهٌ وتعظيمٌ له.

فقل: فإن ذبح لغير الله ﷻ فهل يكون مشركًا؟ فلابد أن يقرَّ بأنَّه مشركٌ؛ لما تقدَّم أنَّ الذَّبح فيه تأليه وتعظيم قلبي. فكما أقرَّ بوقوع الشِّرك في النَّحر، فلابدّ أيضًا أن يُقرَّ بوقوع الشِّرك في الالتجاء واللِّياذ ودعاء معظَّميه من الأنبياء والأولياء والصَّالحين.

وقُل له أيضًا: المشركون الذين نزل فيهم القرآن، هل كانوا يعبدون الملائكة والصَّالحين واللَّات وغير ذلك؟ فلابد أن يقول: نعم؛ لتظاهر الآيات القرآنية بذلك، فإنَّ القرآن مستفيضٌ في بيان أنَّ المشركين الأوَّلين كانت لهم معبودات من دون الله ﷻ كالملائكة والصَّالحين واللَّات وغير ذلك.

فإذا أقرَّ بذلك ((وهو أنَّ الأوَّلين يعبدون هؤلاء))، فقل له: هل كانت عباداتهم لهم في الدُّعاء والذَّبح والنَّذر ونحو ذلك أم غير ذلك؟ فلابدَّ أن يقرّ بأن عبادتهم كانت في الذَّبح والنَّذر والدُّعاء، وهم مقرُّون بأنَّ ما في الكون كلّه تحت مِلْك الله ﷻ وتصرُّفه، لكنهم اعتقدوا أنَّ لهؤلاء جاهًا عند الله ﷻ، فجعلوهم شفعاء ووسائط عند الله ﷻ ((فيكونون قد وقعوا في شرك الالتجاء، كما أنَّ هؤلاء المدَّعين وقعوا في شرك الالتجاء، وهٰذا ظاهر كما قال المصنِّف)).

وهٰذه الجملة من كلام المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في إبطال شبهة من زعم أنَّ دعاء الصَّالحين والالتجاء إليهم ليس عبادةً شركيَّة مرتَّبٌ في أربع منازل:

أوَّلُها: تقرير المشبِّه بأنَّ الله ﷻ أمر بعبادته.

وثانيها: بيان حقيقة تلك العبادة التي أمر بها. ((وأنَّها التَّأليه المتضمِّن للحبِّ والخُضوع)).

وثالثُها: إيضاحُ أنَّ مَن جعل منها شيئًا لغير الله فقد أشرك.

رابعُها: تحقيق أنَّ المشركين الأوَّلين الذين نزل فيهم القرآن كانت عباداتهم لمألوهاتهم بالذَّبح والنَّذر والدُّعاء والالتجاء.

فَإِنْ قَالَ: أَتُنْكِرُ شَفَاعَةَ رَسُولِ الله ﷺ وَتَبْرَأُ مِنْها؟ فَقُلْ: لَا أُنْكِرُها وَلا أَتَبَرَّأُ مِنْهَا، بَلْ هُوَ ﷺ الشَّافِعُ الْمُشَفَّعُ فِي الْمَحْشَرِ وَأَرْجُو شَفَاعَتَهُ، وَلكِنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا لله، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾[الزُّمر:٤٤]، وَلا تَكُونُ إِلا بَعْدَ إِذْنِ الله كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة:٢٥٥]، وَلا يُشْفَعُ فِي أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُأْذَنَ اللهُ فِيهِ، وَلَا يَأْذَنُ إِلَّا لأَهْلِ التَّوْحِيدِ والإِخْلاصِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[الأنبياء:٢٨]، وَهُوَ لا يَرْضَى إِلَّا التَّوْحِيدَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾[آل عمران].

فَإِذَا كَانَتِ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا لله، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِهِ، وَلَا يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا غَيْرُهُ فِي أَحَدٍ حَتَّى يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ، وَلَا يَأْذَنُ إِلا لأَهْلِ التَّوْحِيدِ= تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا لله وأَنَا أَطْلُبُها مِنْهُ، فَأَقُوْلُ: اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنِي شَفَاعَتَهُ، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ، وَأَمْثَال هٰذَا.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ من الدَّعاوى الَّتي يتعلَّق بها المشبِّهون في باب التَّوحيد: زَعْمُهم أنَّ من يأمر بتوحيد الله ﷻ في الالتجاء إليه يُنكر شفاعة الرَّسول ﷺ، وأهل السُّنَّة والجماعة أهل الحقّ لا ينكرون شفاعته ﷺ، بل يعتقدون أنَّ النَّبي ﷺ هو أعظم الشُّفعاء قدرًا وأعلاهم مقامًا من المخلوقات، وأنَّ له ﷺ شفاعاتٍ يخصُّه اللهُ ﷻ بها. إلَّا أنَّ هٰذه الشَّفاعات ليست مِلْكًا ((خالصًا)) للنَّبيِّ ﷺ، وإنَّما يُعطيها اللهُ ﷻ إيَّاه حينئذٍ، فالشَّفاعة كلُّها مِلكٌ لله ﷻ وحده. فكون النَّبيِّ ﷺ له شفاعةٌ لا يدلُّ على إذن الرَّبِّ لنا أن نسألها النَّبيَّ ﷺ؛ بل الذي أعطى النَّبيَّ ﷺ أمرنا أن نسأله ﷻ، كما ذكر المصنِّف في قول الدَّاعي: (اللَّهمَّ شفِّع فيَّ نبيّك محمَّدًا ﷺ).

فالله ﷻ هو مالك الشَّفاعة، والنَّبيّ ﷺ أحد الشُّفعاء الَّذين أُعطُوا الشَّفاعة، ولا يجوز للعبد أن يبتدئ بسؤال النَّبيّ ﷺ الشَّفاعة؛ لأنَّه لا يملكها، وإنَّما يملكها الله ﷻ.

فنحن نعتقد أنَّ الشَّفاعة مِلكٌ لله ﷻ، وأنَّ الله ﷻ يُشَفِّع شفعاء، منهم النَّبيُّ ﷺ، فإذا أراد أحدٌ أن يسأل شفاعة النَّبيّ ﷺ فإنَّه لا يطلبها منه؛ لأنَّه لا يملكها؛ بل يطلبها من الله ﷻ، فيقول: (اللَّهمَّ شفِّع فيّ نبيّك). ولا يقول: (يا نبيَّ الله اشفع فيّ).

فَإِنْ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ؟

فَالْجَوابُ: أَنَّ اللهَ أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ وَنَهَاكَ أَنْ تَدعُوَ مَعَهُ أَحَدًا وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾[الجن] وَطَلَبُكَ مِنَ اللهِ شَفَاعَةَ نَبِيِّهِ عِبَادَةٌ، واللهُ نَهَاكَ أَنْ تُشْرِكَ فِي هٰذه العِبَادَةِ أَحَدًا، فَإِذَا كُنْتَ تَدْعُو اللهَ أَنْ يُشَفِّعَهُ فِيكَ فَأَطِعْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ أُعْطِيَها غَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ، فَصَحَّ أَنَّ المَلائِكَةَ يَشْفَعُونَ، وَالأَفْرَاطَ يَشْفَعُونَ، وَالأَوْلِيَاءَ يَشْفَعُونَ، أَتَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَعْطاهُمُ الشَّفَاعَةَ فَأَطْلُبُها مِنْهُمْ؟ فَإِنْ قُلْتَ هٰذا وَجَوَّزْتَ دُعَاءَ هؤلاءِ رَجَعْتَ إِلى عِبَادةِ الصَّالِحِينَ الَّتِي ذَكَرهَا اللهُ فِي كِتابِهِ. وَإِنْ قُلْتَ: لاَ، بَطَلَ قَوْلُكَ: أَعْطاهُ اللهُ الشَّفَاعَةَ وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ.

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أُشْرِكُ بِالله شَيْئاً حَاشَا وَكَلاَّ، وَلَكِنَّ الالْتِجَاءَ إِلى الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ.

فَقُلْ لَهُ: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ الشِّرْكَ أَعْظَمَ مِن تَحْرِيمِ الزِّنَا، وَتُقِرُّ أَنَّ اللهَ لا يَغْفِرُهُ، فَمَا هٰذا الأَمْرُ الَّذِي عَظَّمَهُ اللهُ وَذَكَرَ أَنَّهُ لا يَغْفِرُهُ؟ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي. فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ تُبَرِّئُ نَفْسَكَ مِنَ الشِّرْكِ وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُهُ؟ كَيْفَ يُحَرِّمُ اللهُ عَلَيْكَ هٰذَا وَيَذْكُرُ أَنَّهُ لا يَغْفِرُهُ وَلا تَسْأَلُ عَنْهُ ولا تَعْرِفُهُ، أَتَظُنُّ أَنَّ اللهَ ﷻ يُحَرِّمُهُ هٰذَا التَّحْرِيمَ وَلا يُبَيِّنُهُ لَنَا؟

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في كلامه المتقدم حُجَجًا تُبطِل تعلُّق المتعلِّقين بدعوى شفاعة النَّبيِّ ﷺ، فإنَّهم إن ادَّعُوا أنَّ النَّبيَّ ﷺ أُعطِي الشَّفاعة، وأن داعيه يطلبه ممَّا أعطاه الله.

فالجواب عن ذلك: أنَّ ما ذكرتَه ((أيُّها المشبِّه)) من إعطاء الله ﷻ نبيَّه ﷺ الشَّفاعة حقٌّ، ولكنَّ اللهَ الذي أعطاه إيَّاها نهاك أن تسأله تلك الشَّفاعة؛ لأنَّ الشَّفاعة ملكه ﷻ، إذ يقول الله تعالى:﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ ونهى الله ﷻ أن يُدعَى غيره، فقال:﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ فكما أطعتَ الله بإثبات شفاعة النَّبيِّ ﷺ، فأطعْه في عدم سؤال النَّبيّ ﷺ الشَّفاعة.

ثم ذكر حجَّةً ثانيةً، وهي: أنَّ الشَّفاعة التي أُعطيها النَّبيّ ﷺ قد صحَّ أنَّ غيره أُعطيها، فالملائكة يشفعون، والأفراطُ– وهم الصِّغار الذين ماتوا قبل آبائهم– يشفعون، والأولياء يشفعون، فهؤلاء كلُّهم ممَّن أعطاه الله ﷻ الشَّفاعة. فإذا زعم هٰذا الزَّاعم – بعد إقراره بأنَّ هؤلاء قد أُعطوا الشَّفاعة – أنَّه يطلبها منهم أيضًا، فيطلب الشَّفاعة من الملائكة، والشَّفاعة من الأولياء، والشَّفاعة من الأفراط، فحينئذٍ يكون قد أقرَّ بوقوعه في الشِّرك الذي هو عبادة الصَّالحين، وهو شرك الجاهلية الأولى.

وإن قال: (لا. هم أُعطوها، وأنا لا أسألهم إيَّاها). فحينئذٍ يقال له: (بَطَلَ قَوْلُكَ: أَعْطاهُ اللهُ الشَّفَاعَةَ وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ.)؛ لأنَّ الباب واحدٌ، فالله ﷻ أعطاهم، ونهانا أن نسألهم . فكما أُعطِي هؤلاء الشَّفاعة، ونُهينا أن نسألهم، فكذلك أُعطِي النَّبيُّ ﷺ ونُهينا أن نسأله.

فإمَّا أن يُقرّ بالانتهاء عن ذلك كلّه فيكون قد برئ من دعوى الشِّرك، وإمَّا أن يلتزم بذلك فيكون قد أفصح عن شركه العظيم؛ حيث صار سائلًا الشَّفاعةَ من غير النَّبيِّ ﷺ، وهو في دعواه السَّابقة يزعم أنَّه لا

يشرك وإنَّما يسأل النَّبيَّ ﷺ الشَّفاعة، وأنَّ الشَّفاعة حقّ، فصار ظاهرَ الشِّركِ؛ لأنَّه يدعو من لا شبهة له في دعوته إيَّاه من الملائكة والأنبياء والصَّالحين، وهٰذا شرك الأوَّلين.

(فَإِنْ قَالَ: أَنَا لا أُشْرِكُ بِالله شَيْئاً حَاشَا وَكَلاَّ، وَلَكِنَّ الالْتِجَاءَ إِلى الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ.).

(فَقُلْ لَهُ: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ) بـ(أَنَّ اللهَ) ﷻ (حَرَّمَ) عليك (الشِّرْكَ أَعْظَمَ مِن تَحْرِيمِ الزِّنا، وَتُقِرُّ أَنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُهُ) تصديقًا لقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾[النساء: ٤٨]. (فَمَا هٰذا الأَمْرُ الَّذِي عَظَّمَهُ اللهُ وَذَكَرَ أَنَّهُ لا يَغْفِرُهُ؟؟ !)

فلابد أن يكون أمرًا بيِّنًا ظاهرًا؛ إذ ما عُظِّم بالنَّهي عنه، ثم تُوُعِّد فاعله بأنَّ الله لا يغفر له، فلابد أن يكون ظاهرًا بيِّنًا، فإذا طالبتَه بذلك (فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي)؛ لأنَّه لم يميِّز حقيقة العبادة كما تقدَّم، فلم يعرف ما لله ﷻ من حقّ.

فحينئذٍ (قُلْ لَهُ: كَيْفَ تُبَرِّئُ نَفْسَكَ مِنَ الشِّرْكِ وَأَنْتَ لا تَعْرِفُهُ؟) لأنَّ حقيقة التَّبرُّؤ من أمرٍ ما أن يكون المرء عارفًا ممَّا يبرأ منه، أمَّا من يزعم أنَّه بريءٌ من شيء، ثم لا يعرف ذلك الشَّيء فهو كاذبٌ في دعواه؛ وكذلك من يَدعِّي أنَّه بريءٌ من الشِّرك، ثم لا يعرف حقيقة الشِّرك فإنَّه كاذبٌ في دعواه؛ إذ كيف صحَّت براءتُه وهو لا يعرف ما يتبرَّأ منه.

ثم اسأله مستنكِرًا مستعظِمًا ((مستنكرًا)): كيف يُحَرِّم الله عليك هٰذا؟ ويذكر أنه لا يغفره وأنت لا تسأل عنه ولا تعرفه؟ أتظن أنَّ الله ﷻ يُحَرِّمه علينا ثم لا يبيِّنُه لنا بيانًا تامًا؟.

فلابد أن يقطع العاقل أنَّ ما حرَّمه الله ﷻ وغلَّظ الأمر فيه لابدَّ أن يكون بيانه واضحًا جليًّا لا يلتبس؛ لأنَّ حقيقة مطالبةِ الخلق بالأمر والنَّهي تقتضي أن يكون ما طُولِبوا به بيِّنًا ظاهرًا، وإلَّا لم يمكنهم إقامة بالعبادة. واللهُ ﷻ لما خاطب الخلق خاطبهم ببيان واضحٍ شافٍ كافٍ، فهم لا يحتاجون في شيءٍ من أمورهم إلى بيان ما لله ﷻ من حقٍّ استغناءً ببيان الله ﷻ وبيان رسوله ﷺ.

فَإِنْ قَالَ: الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَام، وَنَحْنُ لا نَعْبُدُ الأَصْنَامَ.

فَقُلْ لَهُ: ما مَعْنَى عِبَادَةِ الأَصْنَام؟

أَتَظُنُّ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ تِلْكَ الأَحْجَارَ وَالأَخْشَابَ والأَشْجَارَ تَخْلُقُ وَتَرْزُقُ وَتُدَبِّرُ أَمْرَ مَنْ دَعَاهَا؟ فَهٰذَا يُكَذِّبُهُ القُرْآنُ.

إِنْ قالَ: إِنَّهُم يَقْصِدُونَ خَشَبَةً، أَوْ حَجَرًا، أَوْ بُنْيَةً على قَبْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، يَدْعُونَ ذَلِكَ وَيَذْبَحُونَ لَهُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُقَرِّبُنا إِلَى اللهِ زُلْفَى، وَيَدْفَعُ عَنَّا اللهُ بِبَرَكَتِهِ وَيُعْطِينَا بِبَرَكَتِهِ.

= فَقُلْ: صَدَقْتَ، وَهٰذا هُوَ فِعْلُكُمْ عِنْدَ الأَحْجَارِ وَالبِنَاءِ الَّذِي عَلَى القُبُورِ وَغَيْرِهَا، فَهٰذا أَقَرَّ أَنَّ فِعْلَهُم هٰذا هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ وَهُوَ المَطْلُوبُ.

وَأَيْضًا: قَوْلُكَ الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، هَلْ مُرَادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ بِهٰذَا، وَأَنَّ الاعْتِمَادَ عَلَى الصَّالِحِينَ وَدُعَاءَهُمْ لا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ؟

فَهٰذا يَرُدُّهُ مَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِنْ كُفْرِ مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الملائِكَةِ أَوْ عِيسَى أَوِ الصَّالِحِينَ.

فَلابُدَّ أَنْ يُقِرَّ لَكَ أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبَادَةِ اللهِ أَحَدًا مِن الصَّالِحِينَ فَهُوَ الشِّرْكُ المَذْكُورُ فِي القُرْآنِ وَهٰذا هُوَ المَطْلُوبُ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا جواب من يزعم أنَّه لا يعبد إلَّا الله، ثم يَدَّعِي أنَّ الالتجاء إلى الصَّالحين ليس بشركٍ، وهو مركَّبٌ من أمرين:

أحدُهما: سؤالُه ما هو الشِّرك؟ (فَإِنْ قَالَ: الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَام). قاصدًا حصر الشِّرك في عبادتها، وهو لا يعبد الأصنام، فجاوبه بما يُدْحِضُ شبهته ويُظْهِرُ جهلَه وضلالتَه، وأنَّه أجنبيٌّ عمَّا كان عليه المرسلُون غير عارفٍ بدين المشركين.

(فَقُلْ لَهُ: ما مَعْنَى عِبَادَةِ الأَصْنَام؟) التي حصرتَ الشِّرك فيها؟ (أَتَظُنُّ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ تِلْكَ الأَحْجَارَ وَالأَخْشَابَ والأَشْجَارَ تَخْلُقُ وَتَرْزُقُ وَتُدَبِّرُ أَمْرَ مَنْ دَعَاها؟).

فإن قال: نعم. (فَهٰذا يُكَذِّبُهُ القُرْآنُ) ويردُّه؛ فإنَّهم لم يكونوا يعتقدون هٰذا فيها أصلًا، وإن قال: هو مَن قصد خشبةً أو شجرةً أو حجرًا أو بنيةً على قبر أو غيره فدعا له، وذبح له، وزعم أنَّ الله يدفع عنه ببركته، وأنَّه يقرِّبه إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فقل له: هٰذا صحيحٌ. وهٰذا هو بعينه الذي وقعتم فيه عند الأحجار والأبنية التي عند القبور.

فالذي كان عليه الأوَّلون من الشِّرك هو الذي صار عليه المتأخِّرون منهم، وقد أقرَّ أنَّ فعلهم هو عبادةٌ كعبادة أهل الأصنام للأصنام، وهو المطلوب الوصول إليه.

والآخر: أن يُقال له أيضًا: (قَوْلُكَ الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَام، هَلْ مُرَادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ بِهٰذا ؟) أي: محصورٌ في عبادتهم دون عبادة سواهم، (وَأَنَّ الاعْتِمَادَ عَلَى) الأنبياء والأولياء و(الصَّالِحِينَ) والتَّعلُّق بهم (وَدُعَاءَهُمْ لا يَدْخُلُ فِي) هٰذا ولا يكون شركًا؟

فإن أقرَّ بذلك فهٰذا أمرٌ باطل يَرُدُّه ويبطله ما ذكره الله ﷻ في كتابه من كفر من تعلَّق بالأنبياء والملائكة والأولياء والصَّالحين؛ فإنَّ الله بيَّن في القرآن كفر من تَعلَّق على هؤلاء.

فلابدَّ حينئذٍ أن يقرَّ لك أنَّ من أشرك في عبادة الله أحدًا من الأنبياء أو الصَّالحين أو الأولياء بالتَّعلُّق بهم، فهو الشرك المذكور في القرآن، وهٰذا هو المطلوب حصولُ إقراره به.

موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

وَسِرُّ المَسْأَلَةِ: أَنَّهُ إِذا قَالَ: أَنَا لا أُشْرِكُ بِالله شَيْئًا. فقُلْ لَهُ: وَمَا الشِّرْكُ بِالله؟ فَسِّرْهُ لِي؟
فَإِنْ قالَ: هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ. فَقُلْ لَهُ: ومَا عِبَادَةُ الأَصْنَامِ؟ فَسِّرْهَا لِي.
وَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ. فَقُلْ: ما مَعْنَى عِبَادَةِ الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ؟ فَسِّرْهَا لِي، فَإِنْ فَسَّرَها بِمَا بَيَّنْتُهُ فَهُوَ المَطْلُوبُ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ فَكَيْفَ يَدَّعِي شَيْئًا وَهُوَ لا يَعْرِفُهُ.
وَإِنْ فَسَّرَهَا بِغَيْرِ مَعْنَاهَا بَيَّنْتَ لَهُ الآيَاتِ الوَاضِحَاتِ فِي مَعْنَى الشِّرْكِ بِالله وَعِبَادَةِ الأَوْثَانِ أَنَّهُ الَّذِي يَفْعَلُونَ فِي هٰذا الزَّمَانِ بِعَيْنِهِ. وَأَنَّ عِبَادَةَ الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ هِيَ الَّتِي يُنْكِرُونَ عَلَيْنَا وَيصِيحُونَ مِنْهُ، كَمَا صَاحَ إِخْوَانُهُم حَيْثُ قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[ص].

بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى بعد ما تقدَّم سرَّ المسألة يعني: ((الأصل الذي يجمعها وترجع إليه))[1] معيدًا جواب شبهة أنَّ الشِّرك عبادة الأصنام على سبيل اللَّف بعد النَّشر، فضمّ مُتفرِّق جوابه بعد بسطه، وهٰذا من محاسن التَّأليف.

فـ(إِذا قَالَ: أَنَا لا أُشْرِكُ بِالله شَيْئًا؛ فقُلْ لَهُ: وَمَا الشِّرْكُ بِالله؟ فَسِّرْهُ لِي؟.)
(فَإِنْ قالَ: هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ. فَقُلْ لَهُ: ومَا عِبَادَةُ الأَصْنَامِ؟ فَسِّرْهَا لِي.)
فـ(وَإِنْ قَالَ: أَنَا لا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ) وحده؛ (فَقُلْ: ما مَعْنَى عِبَادَةِ الله وَحْدَهُ ؟.... فَسِّرْهَا لِي.)
(فَإِنْ فَسَّرَها بِمَا) بيَّنه القرآن (فَهُوَ المَطْلُوبُ)، وإن لم يعرفها فكيف يَدَّعِي شيئًا وهو لا يعرفه.

وإن فسَّر ذلك بغير معناه بيَّنتَ له الآيات الواضحات في معنى الشِّرك بالله وعبادة الأوثان، أنَّه الذي يفعلونه في هٰذا الزَّمان بعينه.

فحاصل الجواب على هٰذه الشُّبَه، أنَّ الْـمُشَبِّه له ثلاث أحوال:

أحداها: أن يتوقَّف فلا يذكر شيئًا؛ فقل له: أنت لا تعرف الحقَّ من الباطل، وهو كافٍ في ردّ شبهته وإبطالها، وهٰذه حال كثيرٍ ممَّن يتعلَّق بالصَّالحين ويعتقد فيهم لا يدري حقيقة الشِّرك، فيظنّ أنّه عبادة الأصنام فقط.

وثانيها: أن يفسِّرها بما فسَّره الله به في القرآن؛ وهٰذا أيضًا كفانا مؤونته؛ لأنَّ آيات القرآن كفيلة ببيان حقيقة العبادة والشِّرك، وأنه لا ينحصر في عبادة الأصنام.

وثالثها: أن يفسِّرها بمعنًى باطلٍ مخالفٍ لما أخبر الله عنه، فَتُبَيِّنُ له الآيات الواضحات في معنى الشِّرك والعبادة، وأنَّه هو الذي يفعلون في هٰذا الزَّمان بعينه، وأنَّ عبادة الله وحده لا شريك له وتوحيدَه هي التي ينكرون على دعوة الحقِّ التي دعا إليها المصنِّف ويصيحون فيه كما صاح إخوانُهم حيث قالوا في إنكارهم التَّوحيد على الرَّسول ﷺ لما دعاهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[ص]، فاستنكروا أن يجعل الإلهة معبودًا واحدًا.

---

(١) خالصها ومُلَخَّصها.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَكْفُرُواْ بِدُعَاءِ المَلاَئِكَةِ والأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّمَا كَفَرُواْ لَـمَّا قَالُواْ: المَلاَئِكَةُ بَنَاتُ الله، وَنَحْنُ لَمْ نَقُلْ: إِنَّ عَبْدَالْقَادِرِ وَلاَ غَيْرَهُ ابْنُ الله.

فَالجَوَابُ: أَنَّ نِسْبَةَ الوَلَدِ إِلَى الله تَعَالَى كُفْرٌ مُسْتَقِلٌّ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾، وَالأَحَدُ:الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ، والصَّمَدُ: الْمَقْصُودُ فِي الْحَوَائِجِ، فَمَنْ جَحَدَ هٰذا فَقَدْ كَفَرَ، وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ آخِرَ السُّورَةِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ فَمَنْ جَحَدَ هٰذَا فَقَدْ كَفَرَ، وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ أَوَّلَ السُّورَةِ.

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾[المؤمنون:٩١] فَفَرَّقَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَجَعَلَ كُلًّا مِنْهُمَا كُفْراً مُسْتَقِلًّا.

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾[الأنعام:١٠٠] فَفَرَّقَ بَيْنَ الكُفْرَيْنِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هٰذا أَيْضًا: أَنَّ الذِينَ كَفَرُواْ بِدُعَاءِ الَّلاتِّ- مَعَ كَوْنِهِ رَجُلاً صَالِحًا- لَمْ يَجْعَلُوهُ ابْنَ الله، وَالذِينَ كَفَرُواْ بِعِبَادَةِ الجِنِّ لَمْ يَجْعَلُوهُم كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ العُلَمَاءُ أَيْضاً فِي جَمِيعِ المَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ يَذْكُرُونَ فِي بَابِ حُكْمِ المُرْتَدِّ: أَنَّ المُسْلِمَ إِذَا زَعَمَ أَنَّ لله وَلَداً فَهُوَ مُرْتَدٌّ، وَإِنْ أَشْرَكَ بِالله فَهُوَ مُرْتَدٌّ، فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَهٰذَا فِي غَايَةِ الوُضُوحِ.

وَإِنْ قَالَ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾[يونس].

فَقُلْ: هٰذا هُوَ الحَقُّ، وَلٰكِنْ لاَ يُعْبَدُونَ، وَنَحْنُ لاَ نُنْكِرُ إِلَّا عِبَادَتَهُمْ مَعَ الله، وإِشْرَاكَهُمْ مَعَهُ، وَإِلَّا فَالوَاجِبُ عَلَيْكَ حُبُّهُمْ وَاتِّبَاعُهُمْ وَالإِقْرَارُ بِكَرَامَاتِهِمْ، وَلاَ يَجْحَدُ كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ والضَّلاَلاَتِ، وَدِينُ الله وَسَطٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، وَهُدىً بَيْنَ ضَلاَلَتَيْنِ، وَحَقٌّ بَيْنَ بَاطِلَيْنِ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مماحلات المشبِّهين قولهم: **إنَّ مشركي العرب لم يكفروا بدعاء الملائكة والأنبياء وإنما كفروا لما قالوا: الملائكة بناتُ الله، وهم لم يقولوا: إنَّ عبد القادر ولا غيره ابنٌ الله ، فكيف يكفرون؟!.**

وجواب باطلهم من أربعة وجوه:

أحدُها: أنَّ نسبة الولد إلى الله كفرٌ مستقلٌّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ ، وقال أيضا: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾.

وثانيها: أنَّ الله فرَّق بين نوعين من الكفر: عبادةِ غيره، ونسبةِ الولد إليه؛ فجعل كلًّا منهما كفرًا مستقلًّا، كما قال الله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام: ١٠٠]. ففرَّق بين الكفرين.

وثالثها: أنَّ الذين كفروا بدعاء (اللَّاتّ) مع كونه رجلا صالحا لم يجعلوه ابن الله، وكذلك الذين كفروا بدعاء الجنِّ لم يجعلوهم كذلك((أبناءً لله)).

ورابعُها: أنَّ العلماء في جميع المذاهب الأربعة يذكرون في (باب حكم المرتد) أنَّ المسلم إذا زعم أنَّ لله ولدًا فهو مرتدٌّ، وإذا أشرك بالله فهو مرتدٌّ، فيفرِّقون بين النَّوعين، وهٰذا في غاية الوضوح.

فإن قال بعد ما تقدَّم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾[يونس] يُعرِّض بذكر ما لهم من مقام كريم ((ومنزلة عند الله حميدة)).

فقل مبيِّنًا قَدْرَهم: هٰذا هو الحق، ولكن لا يُرفَعون فيُعبَدون، ولا يُخفَضون فيُهضَمون، والمنكر الباطل هو: عبادتهم مع الله، وإشراكهم معه. والحقّ المعروف حبُّهم واتِّباعهم والإقرار بكراماتهم.

ولا يجحد كرامات الأولياء إلَّا أهل البدع والضَّلالات، فيحفظ بهٰذا حقَّ الله وحقَّهم، ((فحق الله عبادته، وحقُّ الأولياء اتِّباعهم وحبُّهم والإقرار بكراماتهم)) وهٰذه القسمة السَّويَّة في ملاحظة قدرهم هي بين الغلو والجفاء، ودين الله وسطٌ بين طرفين، وهدًى بين ضلالتين، وحقٌّ بين باطلين كما قال المصنِّف، وهي من جواهر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ هٰذا الَّذِي يُسَمِّيهِ المُشْرِكُونَ في زَمَنِنَا الاعْتِقَادَ، هُوَ الشِّرْكُ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ، وَقَاتَلَ رَسُولُ الله ﷺ النَّاسَ عَلَيْهِ، فَاعْلَمْ أَنَّ شِرْكَ الأَوَّلِينَ أَخَفُّ مِنْ شِرْكِ أَهْلِ وَقْتِنَا بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الأَوَّلِينَ لا يُشْرِكونَ وَلا يَدْعُونَ المَلائِكَةَ أوِ الأَوْلِياءَ أوِ الأَوْثَانَ مَعَ الله إِلَّا في الرَّخاءِ، وَأَمَّا في الشِّدَّةِ فَيُخْلِصُونَ الدِّينَ لله، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾[العنكبوت]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٦٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ إلى قَولِهِ: ﴿مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾[الأنعام]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾[الزُّمر:٨] الآيَةُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ﴾[لقمان:٣٢].

فَمَنْ فَهِمَ هٰذه المَسْأَلَةَ الَّتِي وَضَّحَها اللهُ في كِتَابِهِ؛ وَهِيَ أَنَّ المُشْرِكِينَ الَّذينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ يَدْعُونَ اللهَ وَيَدْعُونَ غَيْرَهُ في الرَّخاءِ، وَأَمَّا في الشِّدَّةِ فَلا يَدْعُونَ إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَيَنْسَوْنَ سَادَاتِهِمْ = تَبَيَّنَ لَهُ الفَرْقُ بَيْنَ شِرْكِ أَهْلِ زَمَانِنَا وَشِرْكِ الأَوَّلِينَ، وَلَكِنْ أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هٰذِهِ المَسْأَلَةَ فَهْماً رَاسِخًا، وَاللهُ المُسْتَعانُ.

وَالأَمْرُ الثَّاني: أَنَّ الأَوَّلِينَ يَدْعُونَ مَعَ الله أُنَاسًا مُقَرَّبِينَ عِنْدَ الله إِمَّا نَبِيًّا، وَإِمَّا وَلِيًّا، وَإِمَّا مَلائِكَةً، أَوْ يَدْعُونَ أَحْجَارًا وَأَشْجَارًا مُطِيعَةً لله تَعَالَى لَيْسَت بِعَاصِيَةٍ، وَأَهْلُ زَمانِنَا يَدْعُونَ مَعَ الله أُنَاسًا مِنْ أَفْسَقِ النَّاسِ، وَالَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَحْكُونَ عَنْهُمُ الفُجُورَ مِنَ الزِّنَا وَالسَّرِقَةِ وَتَرْكِ الصَّلاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالَّذِي يَعْتَقِدُ في الصَّالِحِ وَالَّذي لا يَعْصِي -مِثْلِ الخَشَبِ وَالحَجَرِ- أَهْوَنُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ فِيمَنْ يُشَاهَدُ فِسْقُهُ وفَسَادُهُ وَيُشْهَدُ بِهِ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ العبد إذا عرف أنَّ هٰذا الذي يسمِّيه المشركون في زماننا (الاعتقاد)، وهو تألُّه القلوب للمعظَّمين من الخلق هو الشِّرك الذي أنزل اللهُ فيه القرآن، وقاتل النَّبيُّ ﷺ النَّاس عليه، فإنَّ هناك فَرقين عظيمين بين شرك الأوَّلين وشرك المتأخِّرين:

الفرق الأوَّل: أنَّ الأوَّلين ((كانوا)) لا يشركون بالله ﷻ إلَّا في الرَّخاء، وأمَّا في الشِّدَّة فإنَّهم يوحِّدون الله، كما جاء هٰذا في آياتٍ عدَّة، ذكر المصنِّف طرَفًا منها.

أمَّا المتأخِّرون فإنَّهم يفزعون إلى معظَّميهم دون الله في الرَّخاء والشِّدَّة ((معًا))، فهم أقبح شركًا؛ إذ عَظُم تعلُّقهم بمعظَّميهم في كلِّ حال.

والفرق الثَّاني: أنَّ الأوَّلين يدعون مع الله أناسًا مقرَّبين عند الله: إمَّا أنبياء وإمَّا ملائكة، أو يدعون أحجارًا وأشجارًا مطيعةً لله ((طاعةً كونيةً)) ليست عاصية ((لله ﷻ)).

وأمَّا المتأخِّرون فإنَّهم يدعون من دون الله ﷻ أُناسًا من أفسق النَّاس ممَّن يُحكَى عنهم ((أنواع من)) الفجور والزِّنا والسَّرقة، كما ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض رسائله وقائع لجماعة من المعظَّمين ممَّا كان النَّاسُ يعظِّمونهم بتأليه قلوبهم، وهم من أهل الفجور كـ(شَمْسان) وغيره.

وقد تقدَّم أنَّ الأدلَّة الشَّرعيَّة والوقائع التَّاريخيَّة دلَّت على أنَّ الفروق بين شرك الأوَّلين والمتأخِّرين ((تسعة))[1] كُلِّية سبق سردها في «شرح القواعد الأربع».

(١) ثمانية.

إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصَحُّ عُقُولًا، وَأَخَفُّ شِرْكًا مِنْ هَؤُلاءِ، فَاعْلَمْ أَنَّ لِهَؤُلاءِ شُبْهَةً يُورِدُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شُبَهِهِمْ، فَأَصْغِ سَمْعَكَ لِجَوَابِهَا.

وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ القُرْآنُ لَا يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُكَذِّبُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَيُنْكِرونَ البَعْثَ، وَيُكَذِّبُونَ القُرْآنَ وَيَجْعَلُونَهُ سِحْرًا، وَنَحْنُ نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَنُصَدِّقُ القُرْآنَ، وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَنُصَلِّي وَنَصُومُ، فَكَيْفَ تَجْعَلونَنَا مِثْلَ أُولَئِكَ؟!

فَالجَوَابُ: أَنَّهُ لَا خِلافَ بَيْنَ العُلَمَاءِ كُلِّهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي شَيْءٍ وَكَذَّبَهُ فِي شَيْءٍ، أَنَّهُ كَافِرٌ لَمْ يَدْخُلْ فِي الإِسلامِ. وَكَذَلِكَ إِذَا آمَنَ بِبَعْضِ القُرْآنِ وَجَحَدَ بَعْضَهُ كَمَنْ أَقَرَّ بِالتَّوحِيدِ وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلَاةِ، أَوْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ وَجَحَدَ وُجُوبَ الزَّكَاةِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ وُجُوبَ الحَجِّ. وَلَـمَّا لَمْ يَنْقَدْ أُنَاسٌ فِي زَمَنِ النَّبِي ﷺ لِلحَجِّ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِمْ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾[آل عمران] وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذا كُلِّهِ وَجَحَدَ البَعْثَ كَفَرَ بِالإِجْمَاعِ وَحَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾[النساء:١٥٠] فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ: أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ فَهُوَ كَافِرٌ حَقًّا زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ. وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ الأَحْسَاءِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْنَا.

وَيُقَالُ: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ ﷺ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلاةِ فَهُوَ كَافِرٌ حَلالُ الدَّمِ وَالمَالِ بِالإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا البَعْثَ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَحَدَ وُجُوبَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَصَدَّقَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا يُجْحَدُ هَذَا وَلَا تَخْتَلِفُ المَذَاهِبُ فِيهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ القُرْآنُ كَمَا قَدَّمْنَا.

فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالحَجِّ، فَكَيْفَ إِذَا جَحَدَ الإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ كَفَرَ وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ؟ وَإِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ لَا يَكْفُرُ؟ سُبْحَانَ اللهِ، مَا أَعْجَبَ هَذَا الجَهْلَ. وَيُقَالُ أَيْضًا لِهَؤلاءِ: أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ وَقَدْ أَسْلَمُوا مَعَ النَّبِي ﷺ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيُصَلُّونَ وَيُؤَذِّنُونَ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يَشْهَدُونَ أَنَّ مُسَيْلِمَةَ نَبِيٌّ. قُلْنَا: هَذَا هُوَ المَطْلُوبُ؛ إِذَا كَانَ مَنْ رَفَعَ رَجُلًا فِي رُتْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَفَرَ وَحَلَّ مَالُهُ وَدَمُهُ وَلَمْ تَنْفَعْهُ الشَّهَادَتَانِ وَلَا الصَّلَاةُ، فَكَيْفَ بِمَنْ رَفَعَ شَمْسَانَ أَوْ يُوسُفَ أَوْ صَحَابِيًّا أَوْ نَبِيًّا أَوْ غَيرَهُمْ فِي مَرْتَبَةِ جَبَّارِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ؟! سُبْحَانَهُ، مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٩﴾﴾[الرُّوم].

وَيُقَالُ أَيْضًا: الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِالنَّارِ كُلُّهُمْ يَدَّعُونَ الإِسْلَامَ، وَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَتَعَلَّمُوا العِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنِ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيٍّ مِثْلَ الاعْتِقَادِ فِي يُوسُفَ وشَمْسَانَ وَأَمْثَالِهِمَا، فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ وَكُفْرِهِمْ؟! أَتَظُنُّونَ أَنَّ الصَّحَابَةَ يُكَفِّرونَ الـمُسْلِمِينَ؟ أَمْ تَظُنُّونَ أَنَّ الاعْتِقَادَ فِي تَاجٍ وَأَمْثَالِهِ لَا يَضُرُّ، وَالاعْتِقَادَ فِي عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ يُكَفِّرُ؟

وَيُقَالُ أَيْضًا: بَنُو عُبَيدٍ القَدَّاحِ الَّذينَ مَلَكُوا المَغْرِبَ وَمِصْرَ فِي زَمَنِ بَنِي العَبَّاسِ كُلُّهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، ويَدَّعُونَ الإِسْلامَ، وَيُصَلُّونَ الجُمُعَةَ وَالجَمَاعَةَ، فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ دُونَ مَا نَحْنُ فِيهِ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ وَقِتَالِهِمْ، وَأَنَّ بِلادَهُمْ بِلَادُ حَرْبٍ، وَغَزَاهُمُ الـمُسْلِمُونَ حَتَّى اسْتَنْقَذُوا مَا بِأَيْدِيهِم مِنْ بُلْدَانِ الـمُسْلِمِينَ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: إِذَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ الأَوَّلُونَ لَمْ يَكْفُرُوا إِلَّا لأَنَّهُم جَمَعُوا بَيْنَ الشِّرْكِ وَتَكْذِيبِ الرَّسُولِ وَالقُرْآنِ وَإِنْكَارِ البَعْثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَما مَعْنى البَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ العُلَمَاءُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ: بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ -وَهُوَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلامِهِ- ثُمَّ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْها يُكَفِّرُ وَيُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالَهُ، حَتَّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ يَسِيرَةً -عِنْدَ مَنْ فَعَلَها-، مِثْل كَلِمَةٍ يَذْكُرُها بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ، أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا على وَجْهِ المَزْحِ وَاللَّعِبِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: الَّذِين قَالَ اللهُ فِيهِم: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾[التَّوبة:٧٤] أَمَا سَمِعْتَ اللهَ كَفَّرَهُمْ بِكَلِمَةٍ؛ مَعَ كَوْنِهِمْ فِي زَمَنِ رَسُولِ الله ﷺ، وَيُجَاهِدُونَ مَعَهُ، وَيُصَلُّونَ مَعَهُ، وَيُزَكُّونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيُوَحِّدُونَ اللهَ.

وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[التَّوبة] فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَرَّحَ اللهُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَهُمْ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكٍ قَالُوا كَلِمَةً ذَكَرُوا أَنَّهُم قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ المَزْحِ.

فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ وَهِيَ قَوْلُهُم: تُكَفِّرُونَ الـمُسْلِمِينَ؛ أُنَاسًا يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُصَلُّونَ، وَيَصُومُونَ، وَيَحُجُّونَ، ثُمَّ تَأَمَّلْ جَوَابَها فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ مَا فِي هَذِهِ الأَوْرَاقِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا: ما حَكَى اللهُ ﷻ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَعَ إِسْلامِهِم وَعِلْمِهِم وَصَلاحِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾[ص:٥]، وَقَالَ أُنَاسٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: «اجْعَلْ لَنَا يَا رَسُولَ الله ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ»، فَحَلَفَ رَسولُ الله ﷺ أَنَّ هَذَا مِثْلُ قَوْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ وَلَكِنْ لِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ يُدْلُونَ بِهَا عِنْدَ هَذِهِ القِصَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَكْفُرُوا بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ لَمْ يَكْفُرُوا.

فَالجَوَابُ: أَنْ تَقُولَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَكَفَرُوا، وَكَذَلِكَ لَا خِلَافَ أَنَّ الذِينَ نَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لَوْ لَمْ يُطِيعُوهُ واتَّخَذُوا ذاتَ أَنْواطٍ بَعْدَ نَهْيِهِ لَكَفَرُوا، وَهَذَا هُوَ المَطْلُوبُ.

وَلَكِنَّ هَذِهِ القِصَّةَ تُفِيدُ أَنَّ الـمُسْلِمَ -بَلِ العَالِـمَ- قَدْ يَقَعُ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ الشِّرْكِ لَا يَدْرِي عَنْها، فَتُفِيدُ التَّعَلُّمَ والتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الجَاهِلِ: التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ؛ أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الجَهْلِ وَمَكَايِدِ الشَّيْطَانِ.

وَتُفِيدُ أَيْضًا أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلامِ كُفْرٍ وَهُوَ لا يَدْرِي فَنُبِّهَ عَلَى ذَلِكَ وَتَابَ مِن ساعَتِهِ أَنَّه لَا يَكْفُرُ؛ كَمَا فَعَلَ بَنُو إِسْرائِيلَ وَالَّذِينَ سَأَلُوا رَسُولَ الله ﷺ.

وَتُفِيدُ أيضًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ يُغَلَّظُ عَلَيْهِ الكَلَامُ تَغْلِيظًا شَدِيدًا كَمَا فَعَلَ رَسُولُ الله ﷺ.

جماع الشُّبَه المتعلِّقة بتوحيد العبادة ممَّا انتظم في هٰذا الكتاب يرجع إلى أصلين:

أحدهما: شُبَهٌ يُراد أنَّ ما عليه المتأخِّرون ليس بشرك.

والآخرُ: شُبَهٌ يُراد بها دفع التَّكفير والقتال عمَّن فعل شيئًا من ذلك.

ولـمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ من بيان الأصل الأوَّل في دعاوى من يزعم أنَّ تلك الأفعال ليست شركًا وأبطل شبههم، كَرَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُبطلُ شبهةَ الزَّاعمين أنَّ هؤلاء وإن وقع منهم ما وقع فإنَّ ذلك لا يقتضي تكفيرهم وقتالهم. وربَّما يكون في هؤلاء من يوافق الشَّيخ على أنَّهم على باطلٍ، لكنَّه يمنع من تكفيرهم وقتالهم.

وهذه الجملة في صدر إبطال شُبَهِ الأصل الثَّاني هي من أنفع ما في هٰذه الأوراق كما ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّ القائلين بأنَّ هٰذه الأفعال لا توجب قتالًا ولا تكفيرًا يتذرَّعون بأنَّهم يشهدون أنَّ لا إلٰه إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله، وأنَّهم يصلُّون ويصومون، فهٰذه الأفعال التي تكون منهم محرَّمة باطلة، لكن لا يُكَفَّرون ولا يُقَاتلون فلا توجب قتالهم وتكفيرهم.

وقد ردَّ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الشُّبهة من ثمانية وجوه:

الوجه الأوَّل: أنَّ من آمن ببعض الأحكام وكفر ببعضها كافرٌ بالجميع، كـ: من أقرَّ بالصَّلاة وأنكر الصِّيام، أو أقرَّ بالحجِّ وأنكر الزَّكاة، فإنَّه لا يُقبل منه إثباته لشيء ونفيه لشيء آخر ولا يكون بذلك مسلمًا بل يكون كافرًا؛ لأنَّ الإسلام دينٌ كاملٌ لا يتجزَّأ ولا يتبعَّض، فمن أنكر شيئًا لازمًا للعبد من الدِّين فإنَّه يكون كافرًا بهذا الإنكار.

والوجه الثَّاني: إطباقُ العلماء ومنهم الصَّحابة على إكفار من جاء ببعض أعمال الكفر والشِّرك وقتالهم، فهو استدلالٌ بالإجماع العملي الذي وقع من الصَّحابة وتتابع عليه العُلماء في وقائعَ عدَّة.

كواقعة الصَّحابة مع بني حنيفة الْـمُعْتَقِدين أنَّ مسيلمة رسول الله، أو ما وقع من علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من تكفير الغالين فيه الذين زعموا أنَّ عليًّا هو الله، فحَرَّقهم عليٌّ، وأطبق الصَّحابة على تكفيرهم، وإن عاب عليه بعضهم كابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تحريقهم، ورأى أنَّ حقَّهم القتل بالسَّيف.

ومن جملة ذلك ما وقع في عهد بني العباس لما ظهر العُبيديُّون المتسمَّون بالفاطميِّين، وأنَّ العلماء كفَّروهم، كما نقل إجماعهم على ذلك القاضي عياض اليحصُبي وغيره من أهل العلم.

فهذا إطباقٌ من العلماء بإجماعٍ عمليٍّ على أنَّ من وقع منه فعلٌ من أفعال الكفر أوجب ذلك كفره، فيُقَاتَل عليه وإن كان يزعم أن لا إلٰه إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله.

الوجه الثَّالث: أنَّ العلماء في كلِّ مذهب عقدوا بابًا يُقال له باب الرِّدَّة يذكرون فيه نواقض الإسلام، ومراد الفقهاء من عقد هٰذا الباب: إثبات أنَّ العبد قد يكفر بقولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ أو شكٍّ يخرج به من الإسلام، فإذا جاء بشيءٍ من ذلك كفر، وإن كان مُدَّعِيًا للإسلام.

سالم موقع التفريغ للدروس العلمية والبحوث الشرعية www.attafreegh.com

والوجه الرَّابع: أنَّ الله ﷻ حكم بكفر أُناس لقولهم كلمةً تكلموا بها، فأبطلت إسلامهم وإيمانهم؛ كما قال الله ﷻ: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ﴾[التوبة: ٧٤]. فأكفرهم الله ﷻ وهم يزعمون أن لا إلَّا الله، وكونهم مع رسول الله ﷺ يصلُّون ويصومون ويجاهدون.

والوجه الخامس: ((وهو نظير سابقه)) ما وقع فيه المستهزئون بالكلام في غزوة تبوك، فأكفرهم الله ﷻ، وذكر الله ﷻ ما ذكر من خبرهم في كفرهم وبوار عملهم مع أنَّهم خرجوا مع النَّبيِّ ﷺ للجهاد، وهم يقولون: لا إلٰه إلَّا الله.

والوجه السَّادس: أنَّ الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون أن لا إلٰه إلَّا الله ويكذِّبون الرَّسول، وهؤلاء يشهدون أن لا إلٰه إلَّا الله ويصدِّقون بالرَّسول ﷺ، لكنَّهم يصدِّقونه في شيءٍ ويكذبونه في شيء آخر، فهم يصدِّقونه في كونه ﷺ شافعًا مُشَفَّعًا، ويكذِّبونه ﷺ فيما جاء به من النَّهي عن سؤاله ﷺ ودعائه الشَّفاعة وغيرها، فهم كافرون مرتدُّون لإنكارهم بعض ما جاء به الرَّسول ﷺ.

والوجه السَّابع: أنَّ من جحد وجوب الحجّ كفر، وإن كان يشهد أن لا إلٰه إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله، ويصلِّي ويصوم، كما وقع في سبب نزول هٰذه الآية أنَّ قومًا أقرُّوا بالصَّلاة وغيرها، ثم لما أُمِروا بالحجّ أَبَوْا، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [آل عمران]، وهٰذا شيء يُروَى عن التَّابعين كـ (عكرمة) وليس فيه شيء عن النَّبيّ ﷺ، لكن الآية دالَّة على أنَّ من جحد وجوب الحجّ كافر. فإذا كان هٰذا في حقِّ من جحد شيئًا من دين الله دون التَّوحيد، فما الظَّن بمن جحد توحيد الله ﷻ؟! لا ريب أنَّه أشدُّ كفرًا ممَّن جحد الحجّ إلى بيت الله الحرام.

والوجه الثَّامن: قصَّة ذات أنواط في الحديث الذي رواه التِّرمذي عن أبي واقد اللَّيثي رضي الله عنه بإسنادٍ صحيح، وفيه أنَّ بني إسرائيل وقعوا فيما يوجب عليهم الكفر؛ إذ دعوا نبيَّهم موسى -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أن يجعل لهم آلهة غير الله، فقالوا: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ فزجرهم موسى -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ونهاهم عن ذلك.

ووقع في حال أصحاب النَّبيِّ ﷺ مع القوم الذين مروا عليهم وهم ينوطون أسلحتهم بسدرة عظيمة، فسألوا النَّبيَّ ﷺ فقالوا: «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ».

وهؤلاء هم من المؤمنين بالنَّبِيَّيْنِ الكَرِيمَيْنِ: موسى ومحمَّد ﷺ، وهم مطيعون لربِّهم ﷻ، قائمون بنُصرة دين الأنبياء الذي جاءوا به، ولكنَّهم ارتكبوا فعلًا عظيمًا فلم يشفع لهم إيمانهم في دفع كفرهم ((عنهم))، وإنَّما منع من تكفيرهم أنَّهم قالوا ذلك جهلًا، فلما نُبِّهوا انتبهوا وانتهوا عن الكفر الذي أرادوه كما ذكره المصنِّف في ما ذكره. فهُم لما كفوا أنفسهم عن الكفر لم يكفروا، ولو أنهم أبوا واستمروا في ذلك فقد وقعوا في الكفر.

وقد صرَّح المصنِّف رحمه الله في «كتاب التَّوحيد» بخلاف ما ذكره هنا، فإنَّه ذكر في (كتاب التَّوحيد) أنَّ ما فعله الصَّحابة هنا في قصة ذات أنواط هو شركٌ أصغر؛ لأنَّهم لم يرتدوا بذلك، فكأنَّهم سألوا النَّبيَّ ﷺ سببًا ليس مستقلًّا بالتَّأثير. فله رحمه الله في حقيقة ما وقع ممَّن وقع له ذلك مع النَّبيّ ﷺ قولان:

أحدهما: أنَّ الذي وقع منهم هو شركٌ أكبر، وهو الذي ذكره في «كشف الشُّبهات».

والآخر: أنَّ الذي وقع منهم هو شركٌ أصغر، وهو الذي ذكره في «كتاب التوحيد».

ولو قِيل بإمكان وجود هٰذا وذاك على اختلاف الأفراد كان ممكنًا، فيكون منهم من أراد التَّبرُّك مع اعتقاد السَّببية فيكون شركهم شركًا أصغر، ويكون منهم من أراد التَّبرُّك مع اعتقاد استقلالها بالتَّأثير فيكون شركهم شركًا أكبر، ويكون النَّبيُّ ﷺ أنكر على الطَّائفتين معًا.(١)

ثمَّ ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاث فوائد من قصَّة ذات أنواط، وهي قصَّة عظيمة نافعة حقيقة في إمعان النَّظر فيها، والتَّفطُّن لمعانيها.

فمن فوائدها التي ذكرها المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، وهن ثلاثٌ:

أوَّلها: الحذر من الشِّرك والخوف منه أن يقع فيه العبد وهو لا يشعر.

وقد بوَّب المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ «بابٌ: الخوف من الشِّرك»، فالعبد مأمورٌ بأن يخاف من الشِّرك، وما يجري على ألسنة النَّاس من قولهم: «التَّوحيد فهمناه» من أعظم الجهل ومكائد الشَّيطان؛ لأنَّ الإنسان محتاج إلى التَّفطُّن إلى هذه المسائل حتى يتوفَّاه الله تَعَالَى، فإنَّه لا يأمن على نفسه الفتنة.

وقبلُ قد ذكرتُ لكم ما ذكره المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة له لبعض النَّاس أنَّ النَّبيَّ ﷺ مع ما هو عليه من تحقيق التَّوحيد في مكَّة، أُنزِل عليه في المدينة: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾.

فإذا كان النَّبيّ ﷺ مأمورًا بدوام العلم بالتَّوحيد ورعايته والتَّفطُّن، فغير النَّبي ﷺ أولى وأحرى، ولكن النَّاس إذا طال عليهم الأمد وضعف فيهم حال التَّوحيد، ولم يجدوا ما كانوا يجدوه منه من ذوق حلاوته قبلُ لما اعتراهم من عواد الزَّمان وتغيُّر الأحوال والفتن وتداخل النَّاس مَلَّوْا توحيد الله، ابتغَوْا من العلوم والمعارف ما يشتغلون به ظانِّين أنَّه أنفع لهم من توحيد الله عَزَّوَجَلَّ.

وثانيها: الإعلام بأنَّ العبد إذا وقع منه شيءٌ من أقوال الكفر وأعماله، ثم نُبِّه إليه، فتاب من ساعته وانخلع منه وتبرَّأ فإنَّه لا يكفر.

وثالثها: أنَّ من لم يكفر بكلمة الكفر إذا قالها جهلًا، فإنَّه لا يُتَساهل معه، بل يُغلَّظ عليه في الإنكار كما غلَّظ موسى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- على قومه، وكما غلَّظ محمَّد ﷺ على أصحابه، وذلك لعظمة الأمر الذي تكلَّموا به. وقد بَوَّب البخاري في صحيحه: «باب الغضب في الموعظة».

وذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في «باب من تبرك بشجرة أو حجر» من المسائل فيه: الغضب والتَّغليظ في التَّعليم، فإذا انتُهك حقُّ الله عَزَّوَجَلَّ ولاسيما في التَّوحيد، فإنَّ مما يُحفَظ به جنابُه، وتُوقَى حرمته، وتُدفَع به الشُّبه عن القلوب أن يُغلَظ على الواقع فيه، ويُنكَر عليه إنكارًا شديدًا. فمن يقول: إنَّ دعوة التَّوحيد فيها شدَّة، فهو كما قال، فإنَّها شدَّة الحقّ، وهٰذا أمرٌ وقع من النَّبيّ ﷺ فلا يُنكَر وجودُ الشِّدّة، وإنَّما يُنكَر حسنُ موافقتها

---

(١) ((الأظهر أنَّ الذين سألوا النَّبيَّ ﷺ إنَّما أرادوا أن تكون الشَّجرة سببًا للتبرُّك، فالواقع منهم شرك أصغر.))

سالم موقع التفريغ للدروس العلمية والبحوث الشرعية www.attafreegh.com

ومصادفتها لموضعها، فإنَّ الشِّدّة في موضعها تُحمَد وفي غير موضعها تُذَمُّ، كما أنَّ اللِّين في موضعِهِ يُحمَد وفي غير موضعه يُذَمُّ.

وهٰذا هو الفُرقان الحقّ في تمييز الشِّدّة واللِّين في دعوة الموحِّدين، فإنَّ دعوة الموحِّدين تنضمُّ عليهما جميعًا، وهم يستعملون الشِّدّة في موضعها، واللِّين في موضعه مهتدين بالنَّبيِّ ﷺ، وكفى به قدوةً وإمامًا ﷺ.

وَلِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ أُخْرَى وَهْيَ أَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتْلَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَقَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وكَذَلِكَ أَحَادِيثُ أُخْرَى فِي الْكَفِّ عَمَّنْ قالَها.

وَمُرَادُ هَؤلاءِ الجَهَلَةِ: أَنَّ مَنْ قَالَها لا يَكْفُرُ، وَلا يُقْتَلُ وَلَوْ فَعل مَا فَعَلَ.

فَيُقَالُ لِهَؤُلاءِ الجَهَلَةِ الْمُشْرِكِينَ: مَعْلُومٌ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَاتَلَ اليَهُودَ وَسَبَاهُمْ وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ الله ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله وَيُصَلُّونَ ويَدَّعُونَ الإِسْلامَ، وَكَذَلِكَ الَّذينَ حَرَّقَهُم عَلِيُّ بنُ أَبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّارِ. وَهَؤُلاءِ الجَهَلَةُ مُقِرُّونَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ البَعْثَ كَفَرَ وَقُتِلَ وَلَوْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الإِسلام كَفَرَ وَقُتِلَ وَلَوْ قَالَها، فَكَيْفَ لا تَنْفَعُهُ إِذا جَحَدَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الفُرُوعِ، وتَنْفَعُهُ إِذا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ أَسَاسُ دِينِ الرُّسُلِ وَرَأْسُهُ؟ وَلَكِنَّ أَعْدَاءَ الله ما فَهِمُوا مَعْنَى الأَحَادِيثِ:

فَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا ادَّعَى الإِسْلامَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ إِلَّا خَوْفًا عَلى دَمِهِ وَمَالِهِ. وَالرَّجُلُ إِذا أَظْهَرَ الإِسْلامَ وَجَبَ الكَفُّ عَنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾[النِّساء:٩٤] الآيَةُ؛ أَيْ: تَثَبَّتُوا، فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الكَفُّ عَنْهُ وَالتَثَبُّتُ، فَإِنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الإِسْلامَ قُتِلَ؛ لِقولِهِ: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ وَلَوْ كَانَ لَا يُقْتَلُ إِذَا قَالَها لَمْ يَكُنْ لِلتَّثَبُّتِ مَعْنًى.

وَكَذَلِكَ الحدِيثُ الآخَرُ وَأَمْثَالُهُ؛ مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْتُ أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ الإِسْلامَ وَالتَّوحِيدَ وَجَبَ الكَفُّ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ شبهةً يتعلَّق بها هؤلاء في إبطال ما تقدَّم تقريرُه مِن أنَّ مَن جاء بشيءٍ يوجب كفرًا، فإنَّه يكفر ويقاتل عليه، وإن قال: لا إلٰه إلَّا الله، وشهد أنَّ محمَّدًا رسول الله.

وشبهة هؤلاء أنَّهم يقولون: إنَّ النَّبيَّ ﷺ أنكر على أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قتل من قال: (لا إلٰه إلَّا الله)، وقال: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ». وكذلك قوله ﷺ في الحديث الآخر: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ». وكذلك أحاديث أخرى في الكفّ عمَّن قالها.

ومراد هؤلاء: أنَّ من قالها لا يكفر، ولا يُقتَل ولو فعل ما فعل، وهم يقولون ذلك مع علمهم أنَّ رسول الله ﷺ قاتل اليهود وسباهم وهم يقولون: (لا إلٰه إلَّا الله).

وأنَّ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قاتلوا بني حنيفة وهم يشهدون أن لا إلٰه إلَّا الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله، ويصلُّون ويصومون.

وكذلك الذين حرَّقهم عليّ بن أبي طالب بالنَّار كلُّهم يقرُّون أنَّه لا إلٰه إلَّا الله، وقتالهم مشهورٌ لا يخفى.

ويقولون ذلك أيضًا وهم مقرُّون أنَّ من أنكر البعث كفر وقُتل ولو قال: (لا إلٰه إلَّا الله)، ومن أنكر شيئًا من أركان الإسلام كفر وقُتل ولو قالها، فكيف لا تنفعه إذا جحد شيئًا من هٰذه الفروع، وتنفعه إذا جحد التَّوحيد الذي هو أساس دين الرُّسل ورأسه؟!، ولكن أعداء الله ما فهموا معنى الأحاديث - كما قال

المصنِّف- فمعنى حديثُ أسامة وحديث: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ». ليس كما فهموا أنَّ من قال (لا إلٰه إلَّا الله) يكون مسلمًا، ولو فعل الشِّرك والكفر، وإنَّما معناها أنَّ من قال: لا إلٰه إلَّا الله. وجب الكف عنه حتى يظهر منه ما يخالف مدلول هٰذه الكلمة من كُفر أو شرك.

فقول: (لا إلٰه إلَّا الله) يوجب عصمة الحال، فإذا قالها الإنسان فقد وجبت له عصمة الحال، وبقي وراءها عصمة المآل، وهي مرتَّبة على التزامه بمقتضيات هٰذه الكلمة، فإذا التزم بمقتضى هٰذه الكلمة ثبتت له عصمة المآل كما ثبتت له عصمة الحال. وإن قال هٰذه الكلمة ثم جاء بما يناقضها فحينئذٍ تكون قد انتقضت عصمة المآل بعد بيان أنَّه ثبتت له عصمة الحال أوَّل الأمر، فمن يأت بشيءٍ يناقض (لا إلٰه إلَّا الله) تنخرم عصمة المآل في حقِّه، وهذا هو معنى قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾ [النِّساء: ٩٤]؛ فأمر الله ﷻ بالتَّبيُّن والتَّثبُّت بشأن من قال: (لا إلٰه إلَّا الله).

وفائدة ذلك: أن من قال: (لا إلٰه إلَّا الله) كُفَّ عنه، فإن التزم بمقتضاها بقيت عصمته، وإن قال: (لا إله إلَّا الله) فكُفَّ عنه ثم جاء منه ما ينقض هذه العصمة فإنَّها تنتقض.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ الَّذِي قَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَقَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»= هُوَ الَّذِي قَالَ فِي الخَوَارِجِ: «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُم؛ لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»؛ مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ عِبَادَةً تَكْبِيرًا وَتَهْلِيلًا، حَتَّى إِنَّ الصَّحَابَةَ يَحْقِرُونَ أَنْفُسَهُمْ عِنْدَهُمْ، وَهُمْ تَعَلَّمُوا العِلْمَ مِنَ الصَّحابَةِ، فَلَمْ تَنْفَعْهُم لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا كَثْرَةُ العِبَادَةِ، وَلَا ادِّعَاءُ الإِسْلامِ لَـمَّا ظَهَرَ مِنْهُمْ مُخَالَفَةُ الشَّرِيعَةِ.

وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِن قِتَالِ اليَهُودِ، وَقِتَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بَنِي حَنِيفَةَ، وَكَذَلِكَ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْزوَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ لَـمَّا أَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّهُمْ مَنَعُوا الزَّكَاةَ حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾[الحجرات:٦] الآيَةُ، وَكَانَ الرَّجُلُ كَاذِبًا عَلَيْهِمْ.

فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَحَادِيثِ الوَارِدَةِ: مَا ذَكَرْنَا.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ أربعة أدلَّة تدلُّ على صحَّة فهم الأحاديث وفق ما تقدَّم.

أوَّلها: أنَّ النَّبيَّ ﷺ الذي قال: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وقال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ »؛ هو نفسه الذي أمر بقتال الخوارج، وهم أشدُّ النَّاس عبادة، بل فيهم من أخذ عن الصَّحابة، ومع هٰذا أمر النَّبيّ ﷺ بقتالهم لما فعلوا أشياء تخالف الإسلام، وهم يقولون: (لا إله إلَّا الله). وما فعلته الخوارج مما ينافي الإسلام، هل ينافي أصله أم كماله، فيكونون كفَّارًا على الأوَّل، وفسَّاقًا على الثَّاني؟! قولان لأهل العلم:

فمنهم: من يرى أنَّ الخوارج فسَّاق ليسُوا بكفَّارٍ.

ومنهم: من يرى أنَّهم كفَّار وليسوا بفسَّاق.

والقول الأوَّل أسعد بالدَّليل أنَّهم كانوا أهل فسق وبدعة وضلال ولم يكفروا، وقد نقل أبو العباس ابن تيمية الحفيد رَحِمَهُ اللهُ إجماع الصَّحابة عليه، وهو الأصح.

وثانيها: ما تقدَّم من قتال النَّبيِّ ﷺ اليهود. ((وكانت اليهود تقول: لا إله إلَّا الله)).

وثالثها: ما تقدم من قتال الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بني حنيفة. ((وكانوا يقولون: لا إله إلَّا الله)).

ورابعها: قصَّة بني المصطلق، وهم قبيلة دخلوا في الإسلام وأرسل إليهم النَّبيُّ ﷺ المصَّدِّق الذي يجبي الزَّكاة؛ ليأتي بزكاتهم، فلما خرج إليهم رجع بعدُ إلى النَّبيِّ ﷺ، وقال: إنَّهم منعوا الزَّكاة. فهمَّ النَّبيُّ ﷺ بغزوهم فنزلت آية سورة الحجرات: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ [الحجرات: ٦].

وهٰذه القصَّة رُوِيت من وجوه كثيرة مفرداتها ضعاف، لكن مجموعها يدلُّ على ثبوت أصل هٰذه القصَّة، وأنَّها نزلت في واقعة الوليد بن عقبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مع بني المصطلق.

وقد نقل أبو موسى المديني الحافظ في كتاب «معرفة الصَّحابة» إجماع أهل العلم بالتَّفسير على أنَّ معنى هٰذه الآية هو ما وقع في قصَّة الوليد بن عقبة مع بني المصطلق، إلَّا أنَّ تفصيل هٰذه القصَّة قد يُوقِعُه في كلام يخالف ما ينبغي من الإجمال فيما يتعلَّق بحقِّ الصَّحابة.

فظاهر الطُّرُق الجياد التي هي أمثل من غيرها في هٰذه القصَّة أنَّ الوليد قصدهم، فلمَّا أقبل عليهم أرادوا أن يخرجوا لاستقباله، فلمَّا رأى جمعهم خاف منهم وظنَّ أنَّهم يريدون قتله والامتناع منه، فرجع إلى النَّبيِّ ﷺ فحكى الواقعة كما هي. وظاهرها يوهم ذلك، أمَّا التَّفصيل فيها بأن يقال: إنَّه كذب عليهم. ونحو ذلك ممَّا وقع في كلام بعض أهل العلم رحمهم الله تعالى، فالأَوْلَى تركُه تنزيهًا لجناب الصَّحابة.

والتَّجَارِي مع تفاصيل القصص المنقولات في الأخبار التَّاريخية قد يُوقِع في الغَضِّ من جناب الصَّحابة رضي الله عنهم وغيرهم من المعظَّمين، فيكون أصل القصَّة ثابتًا كهذه الحكاية، لكن وقعت زيادات في بعض ألفاظ الرُّواة ثم انتشرت دون تمييزٍ لها.

وَلَهُمْ شُبْهَةٌ أُخْرَى: وَهِيَ ما ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ يَسْتَغِيثُونَ بآدَمَ، ثُمَّ بِنُوحٍ، ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ بِمُوسى، ثُمَّ بِعِيسَى، فَكُلُّهُمْ يَعْتَذِرُونَ حَتَّى يَنْتَهُوا إِلى رَسُولِ اللهِ، ﷺ قَالُوا: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِغَيْرِ اللهِ لَيْسَتْ شِرْكًا.

فَالجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: سُبْحَانَ مَنْ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِ أَعْدَائِهِ، فَإِنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِالمَخْلُوقِ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا نُنْكِرُهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[القصص:١٥] وَكَمَا يَسْتَغِيثُ الإِنْسَانُ بِأَصْحَابِهِ فِي الحَرْبِ وَغَيْرِهِ فِي أَشْيَاءَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا المَخْلُوقُ، وَنَحْنُ أَنْكَرْنَا اسْتِغَاثَةَ العِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا عِنْدَ قُبُورِ الأَوْلِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ فِي غَيْبَتِهِم فِي الأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا المَخْلُوقُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى.

إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَالاسْتِغَاثَةُ بِالأَنْبِيَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ يُرِيدُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْعُوا اللهَ أَنْ يُحَاسِبَ النَّاسَ حَتَّى يَسْتَرِيحَ أَهْلُ الجَنَّةِ مِنْ كَرْبِ المَوْقِفِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، أَنْ تَأْتِيَ عِنْدَ رَجُلٍ صَالِحٍ حَيٍّ يُجَالِسُكَ وَيَسْمَعُ كَلَامَكَ تَقُولُ لَهُ: ادْعُ اللهَ لِي، كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ فِي حَيَاتِهِ؛ فِي الاسْتِسْقَاءِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَحَاشَا وَكَلَّا أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ ذَلِكَ عِنْدَ قَبْرِهِ، بَلْ أَنْكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ قَصَدَ دُعَاءَ اللهِ عِنْدَ قَبْرِهِ فَكَيْفَ دُعَاؤُهُ نَفْسِهِ؟!

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا شبهةً من شُبَهِ المشبِّهين في باب توحيد العبادة: أنَّهم يستدلُّون بحديث الشَّفاعة الطَّويل الذي يستغيث فيه النَّاس بالأنبياء، وكلُّهم يعتذر إليهم حتى ينتهوا إلى النَّبيِّ ﷺ محمَّدٍ. فزعم هؤلاء المتهوِّكُون أنَّ هٰذا الحديث يدلُّ على جواز الاستغاثة بغير الله، وأنَّها ليست شركًا، وإذا وقعت بإقرار أولي العزم من الرُّسل فكيف تكون شركًا؟!

وهٰذه الشُّبهة داحضةٌ، وبيان وَهَائِها بمعرفة أنَّ ما يفعله النَّاس حينئذٍ يكون سؤالًا لحيٍّ حاضرٍ يقدر على ما سُئل فيه، فإنَّ الأنبياء لهم مقام عند الله ﷻ، فإذا دعوا الله ﷻ حينئذٍ فذلك ممَّا لهم فيه قدرة.

ومن يزعم أنَّ هٰذا الحديث دالٌّ على جواز الاستغاثة بالمخلوقين على وجه الإطلاق ولو كان ميِّتًا أو غائبًا، أو سأله فيما لا يقدر، فهٰذا استدلال بالدَّليل في غير محلِّه، ومعلوم أنَّ من طرائق إبطال الاستدلال: وقوع الدَّليل في غير محلِّه، ومحلُّه المصادف له دلالةً هو الوجه المتقدِّم من أنَّهم استغاثوا بحيٍّ حاضرٍ قادرٍ فيما يُسأل فيه.

وَلَهُمْ شُبْهَةٌ أُخْرَى وَهِيَ: قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَـمَّا أُلْقِيَ فِي النَّارِ فَاعْتَرَضَ لَهُ جِبْرَائِيلُ فِي الهَوَاءِ فَقَالَ: أَلَكَ حَاجَةٌ؟ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا.

قَالُوا: فَلَو كَانَتِ الاستِغَاثَةُ بِجَبْرَائِيلَ شِرْكًا لَمْ يَعْرِضْهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ هٰذَا مِنْ جِنْسِ الشُّبْهَةِ الأُولَى، فَإِنَّ جبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَعَهُ بِأَمْرٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾[النَّجم] فَلَوْ أَذِنَ اللهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نَارَ إِبْرَاهِيمَ وَمَا حَوْلَهَا مِنَ الأَرْضِ وَالجِبَالِ وَيُلْقِيها فِي المَشْرِقِ أَوِ المَغْرِبِ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ اللهُ أَنْ يَضَعَ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُمْ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يرفَعَهُ إِلى السَّمَاءِ لَفَعَلَ.

وَهَذَا كَرَجُلٍ غَنِيٍّ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ يَرى رَجُلًا مُحْتَاجًا فَيَعْرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يُقْرِضَهُ، أَوْ يَهَبَهُ شَيْئًا يَقْضِي بِهِ حَاجَتَهُ، فَيَأْبَى ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُحْتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ، ويَصْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ اللهُ بِرِزْقٍ مِنْهُ لَا مِنَّةَ فِيهِ لأَحَدٍ.

فَأَيْنَ هَذَا مِن اسْتِغَاثَةِ العِبَادَةِ وَالشِّرْكِ لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ؟!.

ختم المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر شبهة من مقالات المبطلين في توحيد العبادة، وهي: استدلالهم بقصَّة إبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لما أُلقي في النَّار، فعرض له جبريل ((في الهواء)) وقال له: ألك حاجة؟ فقال إبراهيم: أمَّا إليك فلا؛ وهٰذه الشُّبهة مندفعة من وجهين:

أحدهما: من جهة الرِّواية؛ وهي بطلان القصَّة، وأنَّها لا تُروَى من وجه صحيح، وإنَّما تُروَى فيها مقاطيعُ لا تثبت.

والوجه الثَّاني: من جهة الدِّراية؛ وهو أنَّ قول جبريل لإبراهيم-عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: ألك حاجة؟ ليس من قبيل الاستغاثة الشِّركية؛ بل عرض عليه جبريل شيئًا يقدر عليه، وكان جبريل حيًّا حاضرًا، فإذا وقع مثل هٰذا فإنَّه لا يكون استغاثة شركيَّة، فبطلت دعوى من زعم أنَّ جبريل عرض عليه الاستغاثة به.

ولو كان شركًا لم يعرض جبريل -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- هٰذا على إبراهيم الخليل -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، ولا سكت إبراهيم-عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- عن هٰذا، وإنَّما هو قد عرض شيئًا يقدر عليه حال حضوره وحياته.

والحقّ أنَّ إبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قال حينما أُلقي في النَّار: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾؛ كما ثبت ذلك في حديث ابن عباس عند البخاري، قال: «حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قِيلَ لَهُ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ»؛ فيكون إبراهيم-عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قد تضرَّع بالتَّوحيد وكمال تفويض أمره إلى الله، ولم يقع في قلبه توجه إلى غيره: لا إلى جبريل ولا إلى أحدٍ سواه.

وَلِنَخْتِمِ الكِتَابَ بِذِكْرِ مَسْأَلَةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ تُفْهَمُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلَكِنْ نُفْرِدُ لَهَا الكَلامَ لِعِظَمِ شَأْنِها، ولِكَثْرَةِ الغَلَطِ فِيها فَنَقُولُ: لا خِلافَ أَنَّ التَّوْحِيدَ لَابُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالعَمَلِ، فَإِنِ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ مُسْلِمًا، فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ كَفِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ وَأَمْثَالِهِمَا. وَهَذَا يَغْلَطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ: هَذَا حَقٌّ، وَنَحْنُ نَفْهَمُ هَذَا، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ الحَقُّ، وَلَكِنْ لا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَهُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِنَا إِلَّا مَنْ وَافَقَهُم، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الأَعْذَارِ. وَلَمْ يَعْرِفِ المِسْكِينُ أَنَّ غَالِبَ أَئِمَّةِ الكُفْرِ يَعْرِفُونَ الحَقَّ، وَلَمْ يَتْرُكُوهُ إِلَّا لِشَيْءٍ مِنَ الأَعْذَارِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾[التوبة:٩] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾[البقرة:١٤٦] فَإِنْ عَمِلَ بِالتَّوْحِيدِ عَمَلًا ظَاهِرًا وَهُوَ لَا يَفْهَمُ وَلا يَعْتَقِدُ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الكَافِرِ الخَالِصِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[النِّساء:١٤٥].

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ كَبِيرَةٌ طَوِيلَةٌ تَبِينُ لَكَ إِذَا تَأَمَّلْتَها فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ. تَرَى مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ ويَتْرُكُ العَمَلَ بِهِ لِخَوْفِ نَقْصِ دُنْيَاهُ، أَوْ جَاهِهِ، أَوْ مُلْكِهِ، أَوْ مُدَارَاةً.

وَتَرَى مَنْ يَعْمَلُ بِهِ ظَاهِرًا لا بَاطِنًا فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّا يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ إِذَا هُوَ لَا يَعْرِفُهُ.

ختم المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ كلامه بمسألة أشار إليها بالتَّعظيم، ((فقال: (وَلِنَخْتِمِ الكِتَابَ بِذِكْرِ مَسْأَلَةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ تُفْهَمُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلَكِنْ نُفْرِدُ لَهَا الكَلامَ لِعِظَمِ شَأْنِها، ولِكَثْرَةِ الغَلَطِ فِيها))) ثم بيَّن أنَّ التَّوحيد متعلِّق بثلاثة أشياء، هي: القلب، واللِّسان، والعمل.

فلا يكون الرَّجل موحِّدًا حتى يجتمع قلبُه ولسانُه وعملُه على الإقرار بالتَّوحيد، أمَّا من أقرَّ بقلبه فقط، أو اعترف بالتَّوحيد بلسانه وفي ظاهر عمله ولم يقرَّ به باطنًا فهاتان الطَّائفتان كلاهُما زائغٌ عن الحقِّ.

فالنَّاس فيه منقسمون إلى أقسام ثلاثة:

أوَّلها: من يقرُّ بالتَّوحيد ظاهرًا وباطنًا، وهٰذه حال الموحِّد.

وثانيًا: من يقرُّ بالتَّوحيد باطنًا بمعرفة قلبه، ولكنَّه لا يلتزم بظاهره، وهٰذه حال الكافر.

وثالثُها: من يكون قلبُه منطويًا على الكفر، أمَّا ظاهره فإنَّه ينطق بالتَّوحيد، وربَّما عمل به، وهٰذه حال المنافقين.

فلا يقبل الله من العبد توحيده حتى يجتمع عليه قلبه ولسانه وعمله، وهذه المسألة مبنيَّة على ما يعتقده أهل السنَّة والجماعة من أنَّ الإيمان دائرٌ على هٰذه الأشياء الثَّلاثة: القلب واللِّسان والجوارح.

وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِفَهْمِ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى:

أَوْلَاهُمَا: مَا تَقَدَّمَ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[التَّوبة:٦٦] فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ غَزَوْا الرُّومَ مَعَ رَسُولِ اللهِ، كَفَرُوا بِسَبَبِ كَلِمَةٍ قَالُوهَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكٍ عَلَى وَجْهِ المَزْحِ وَاللَّعِبِ؛ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِالْكُفْرِ، أَوْ يَعْمَلُ بِهِ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ، أَوْ جَاهٍ، أَوْ مُدَارَاةً لِأَحَدٍ أَعْظَمُ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ يَمْزَحُ بِهَا.

والآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾[النَّحل:١٠٦] فَلَمْ يَعْذُرِ اللهُ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ مَعَ كَوْنِ قَلْبِهِ مُطْمَئِنًّا بِالإِيمَانِ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ، سَوَاءٌ فَعَلَهُ خَوْفًا، أَوْ طَمَعًا، أَوْ مُدَارَاةً لِأَحَدٍ، أَوْ مَشَحَّةً بِوَطَنِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ عَشِيرَتِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ المَزْحِ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَغْرَاضِ إِلَّا المُكْرَهَ.

وَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى هَذَا مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأُوْلَى: قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ فَلَمْ يَسْتَثْنِ اللهُ إِلَّا المُكْرَهَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الإِنْسَانَ لَا يُكْرَهُ إِلَّا عَلَى العَمَلِ أَوِ الكَلَامِ، وَأَمَّا عَقِيدَةُ القَلْبِ فَلَا يُكْرَهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا.

الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾[النَّحل:١٠٧]، فَصَرَّحَ أَنَّ هَذَا الكُفْرَ وَالعَذَابَ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الاعْتِقَادِ، وَالجَهْلِ، وَالبُغْضِ لِلدِّينِ، أَوْ مَحَبَّةِ الكُفْرِ؛ وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حَظًّا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا فَآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

لما بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ التَّوحيد متعلِّقٌ بالقلب والقول والعمل، وأنَّ العبد لا يكون موحِّدًا إلَّا باجتماع قلبه ولسانه وعمله على التَّوحيد كلِّه؛ حذَّر من الوقوع في ما يخالف هٰذا المقتضَى، وحرَّض على فهم آيتين عظيمتين من كتاب الله تدلَّان على أنَّ العبد قد يكفر بسبب كلمةٍ يقولها على وجه اللَّعب والمزاح. وإذا كان يكفر بكلمة يقولها على وجه اللَّعب والمزاح، يمزح بها فإنَّه يكفر من تكلَّم خوفًا لنقص ماله أو جاهه أو مداراةً لأحد، وأنَّه أعظم ممَّن تكلَّم بكلمة يمزح بها، وأنَّه لا يخرج من تبعة الكلمة إلَّا من قالها على وجه الإكراه، ولذلك شرطٌ وهو أن يكون قلبه مطمئنّ بالإيمان كما قال الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾[النَّحل:١٠٦].

فإذا كان قلبه مطمئنًّا لن يضرّه ذلك، وإمَّا إذا ركن قلبه إليهم ومال إلى موافقتهم فإنَّه يكون قد خرج من حال الإكراه إلى حال الموافقة.

ثمَّ نبَّه المصنِّف إلى قاعدة جليلة، إذ قال: (وَمَعْلُومٌ أَنَّ الإِنْسَانَ لا يُكْرَهُ إِلَّا عَلَى العَمَلِ أَوِ الكَلَامِ، وَأَمَّا عَقِيدَةُ القَلْبِ فَلا يُكْرَهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا)؛ فمحلّ قبول الإكراه إنّما يكون في الأقوال والأعمال؛ لأنَّها هي الظَّاهرة التي تبدو للمُكرِه، وتُقبَل من المُكرَه.

وأمَّا العقائد الباطنة فإنَّه لا يطَّلع عليها المُكرِه ولا تسلّط له فيها ولا مكنة له منها، فلا يتحوَّل عنها المُكرَه إلَّا بعد زيغ قلبه، فإذا تحوَّل المُكرَه عن عقيدته الباطنة بعد أن كان قلبه مطمئنًّا بالإيمان، فإنَّه يكون قد وقع في الكفر وخرج من عُذر الإكراه.

والمقصود بذكر هذه النُّبذة المنبهة على خطورة الكفر تعظيم ذلك في نفوس الخلق، وأنَّ الإنسان ربَّما كفر بكلمة يتكلَّم بها، وقد يكون تكلَّم بها على وجه المزاح والهَزَل، وهٰذا من الأبواب التي سرى خطرها وانتشر شررها على ألسنة النَّاس، بل على ألسنة جماعة ممن يعظُون النَّاس ويذكِّرونهم، فتجده يذكر في كلامه أشياء هي من جنس ما ذكره المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى من أنَّه يقول كلمة يمزح بها على وجه المزاح، ثم يذكر حديثًا نبويًّا، أو يذكر مقامًا كريمًا من مقامات الدِّين، ويُنزِّله على وجهٍ يُضحِك به النَّاس. وطلب إضحاك النَّاس في وعظهم وإرشادهم وجعله هو الأصل من المحدثات في الدِّين، وقد قال جماعة من الصَّحابة منهم: عليّ وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (إنَّ هذا الدِّين جدٌّ، فإذا خالطتموه بالهزل مجَّته قلوب الخلق).

فمن ظنَّ أنَّه يصلح النَّاس للضَّحك فإنَّه من جهله بدين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فإنَّ الله لما خاطب جملة من أنبيائه قال: ﴿خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]. ولما أُنزل القرآن على النَّبيِّ ﷺ قال الله له: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾؛ والنَّبيّ ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ».

فمن ثقله ومتانته: إجلالُه وإعظامه بالتزام هديه ﷺ في بيان الدِّين، وأمَّا جعلُ ذلك أصلًا حتَّى يفضي إلى جعل المقامات الدِّينيَّة والأحكام الشَّرعيَّة مَدخلًا لإضحاك النَّاس بالمزاح والهزل فهٰذا يقع فيه أصحابه في شيءٍ ممَّا اندرج في كلام إمام الدَّعوة من أنَّ الإنسان قد يكفر بكلمة يقولها حين يقولها وهو يمزح بها، لكن بعض النَّاس –كما ذكر إمام الدَّعوة في مواضع متفرِّقة – إذا قرأ مثل هٰذه الآيات والأحاديث، وسمع كلام أهل العلم ظنَّ أنَّه لا يُقصَد بها إلَّا من كان منافقًا وتكلَّم في الدِّين.

أمَّا من أرسل لحيته وقصَّر ثوبه فله أن يتكلَّم في الدِّين بما شاء، وهٰذا من الجهل بحقيقة الدِّين؛ فإنَّ دين الله حاكمٌ على كلِّ أحد، وكلُّ أحدٍ يجب أن يكون محكومًا بدين الله عَزَّ وَجَلَّ في بيان أحكامه.

فمن أراد أن يعظ النَّاس فليعظهم بالكتاب والسُّنَّة، وليلتزم هدي النَّبيِّ ﷺ، فإنَّه الجواب الكافي والتِّرياق الشَّافي الذي ينتفع به النَّاس.

ومن أنشأ دعوته على هٰذا نفع وانتفع، ومن خرج عن هٰذا يمنة أو يسرة فقد أخذ في السُّبل فضلَّ وأضلَّ.

وبهذا ينتهي شرح هذا الكتاب على نحوٍ مختصرٍ يفتح موصده ويبيِّن مقاصده.

اللَّهمَّ إنَّا نسألك علمًا في يسرٍ، ويسرًا في علم. وبالله التَّوفيق.